ظاهرة التنوع الحركي وأثرها في النحو والصرف

د. محمد فريد أحمد حسن
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية
بكلية البنات للآداب والعلوم والتربية بجامعة عين شمس

The study Kinetic diversity phenomenon and its effect on syntax and morphology.

Abstract

The research began by identifying these movements through the positions mentioned therein, then describing them, setting their limits. Then came the role of identifying the reasons that led to the existence of this diversity, and it was necessary to identify these reasons stem from the nature of the movement and the nature of its relationship with the various units of.

The research concludes by talking about the effects of the existence of this diversity on the researches of syntax and morphology.

key words
Kinetic diversity - syntax and morphology

ظاهرة التنوع الحركي وأثرها في النحو والصرف

الملخص:

يهدف البحث إلى تقديم تفسير لظاهرة تتمثل في وجود أنواع كثيرة من الحركات استخدمت في مواضع متعددة أثناء تحليل القضايا النحوية والصرفية والتقعيد لها.

بدأ البحث بتحديد هذه الحركات من خلال المواضع التي ورد ذكرها فيها، ثم توصيفها، ووضع حدود لها، ثم بيان ما تتميز به كل حركة.

بعد ذلك جاء دور تحديد الأسباب التي أدت إلى وجود هذا التنوع، وكان من الضروري أن يكون تحديد هذه الأسباب نابعا من طبيعة الحركة وطبيعة علاقتها بوحدات اللغة.

وخُتم البحث بالحديث عن الآثار التي خلفها وجود هذا التنوع على مباحث علمي النحو والصرف.

الكلمات المفتاحية:
(النحو والصرف – الحركة اللغوية – تنوع الحركات – الاتساع الحركي – العدول الحركي).

ظاهرة التنوع الحركي وأثرها في النحو والصرف

مقدمة:

ما تزال الحركة في اللغة العربية هدفا للباحثين في أسرار العربية، وخصائصها، ودقائقها، وفقهها، وغريبها، وأصولها، ومبانيها، ومعانيها، ومقاييسها؛ إنها أشيع ظواهر العربية وأكثرها انتشارا، فمعظم مباحث اللغة لا تخلو من حضور الحركة فيها حضورا ظاهرا بصور متنوعة، وما هذا إلا لكونها تمثل نصف اللغة؛ فاللغة تتكون من وحدتين أساسيتين هما: الحروف، والحركات، منهما تتشكل الكلمات وتصنع التراكيب.

وقد كانت هذه المكانة التي احتلتها الحركة في اللغة سببا في تعدد مجالات البحث التي يمكن تناولها من خلالها، فمن الممكن تناولها من خلال مجال الدراسات الصوتية، ومجال الدراسات الصرفية، ومجال الدراسات النحوية، ومجال الدراسات الدلالية، ومجال الدراسات المعجمية، ومن خلال كل مجال من هذه المجالات يمكن أن نجد عددا من القضايا البحثية المتعلقة بالحركة والتي يؤدي بحثها ودراستها إلى الكشف عن نظام الحركة في اللغة وخصائصها وأنواعها ووظائفها، وكل ما يتعلق بها.

وبالرغم من وجود دراسات متعددة دارت حول الحركة فمازال الميدان يتسع لدراسات كثيرة تقوم على أساس وجود قضايا أخرى ذات قيمة تتعلق بالحركة مازالت تستحق الدراسة، وهذا هو منطلق هذا البحث، فمعظم الدراسات التي دارت حول الحركة يمكن تصنيفها إلى : (دراسات صوتية - دراسات دلالية - دراسات صرفية - دراسات اهتمت بنوع واحد من الحركات كحركات الإعراب - دراسات اهتمت ببعض الظواهر المتعلقة بالحركات كالتعاقب والحذف – دراسات عامة تدور حول الحركة بشكل عام) .

هذه هي الاتجاهات التي تفرعت إليها الدراسات التي دارت حول الحركة، وهي تخلو من اتجاه آخر يمكن دراسة الحركة من خلاله وهو (تنوع الحركات)، فالناظر إلى الحركة من خلال توظيف العلماء لها يجد أنواعا كثيرة، وهي كثرة تدعو إلى التساؤل عن أسباب هذا التنوع، وأهدافه، وآثاره في اللغة.

من هذه التساؤلات ينطلق هذا البحث هادفا إلى رصد أنواع الحركات، مع بيان أسباب هذا التنوع، وآثاره؛ وتجنبا لتشعيب البحث وإطالته اقتصرت الدراسة على مستويي النحو والصرف فقط تاركة مستويي الأصوات والدلالة لدراسات أخرى.

وسيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي لحصر أنواع الحركة، ثم على المنهج الوصفي التحليلي؛ لبيان أسبابها والآثار المترتبة عليها.

وقد انقسم البحث - تبعا لطبيعة الهدف المراد منه - إلى: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وجاءت مباحثه على النحو الآتي:

المبحث الأول: الحركة وأنواعها.

المبحث الثاني: أسباب التنوع الحركي في النحو والصرف

المبحث الثالث: آثار التنوع الحركي في النحو والصرف

المبحث الأول: الحركة وأنواعها.

لقد ربط علماء اللغة تحديد مفهوم الحركة بحروف المد واللين (الألف، والواو، والياء)عندما عرفوا الحركة بقولهم: (الحركات: أبعاض حروف المد واللين)[١] انطلاقا من ملاحظتهم أن أنماط التحول في الحروف من حال السكون تتخذ أشكالا ثلاثة، تحول إلى ما يشبه الألف، وتحول إلى ما يشبه الواو، وتحول إلى ما يشبه الياء، فسموا هذا التحول (التحريك)، وسموا الأثر الذي حدث به التحول (الحركة) لأنها تقلق الحرف عن مخرجه، وتزيله عن محله في حال سكونه، وتجذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه[٢] وذلك استعانة بالمفهوم اللغوي لكلمتي (حركة ومتحرك) فالحركة في اللغة: ضِدُّ السُّكُونِ[٣] والمتحرك: كُلُّ مُتَحَوِّل عَنْ حَالِهِ[٤].

وبناء على ذلك تمثلت الحركة في ثلاث صور: الحركة التي تشبه الألف وسماها العلماء (الفتحة) والحركة التي تشبه الواو وسماها العلماء (الضمة) والحركة التي تشبه الياء وسماها العلماء (الكسرة) فأصبح لدينا ثلاث حركات، ومعها السكون الذي اختُلف في كونه حركة أم لا[٥].

وعندما نظر العلماء في طريقة توظيف الحركة في اللغة وجدوها لا توظف بطريقة واحدة، وإنما تنوعت صور توظيفها تنوعا كبيرا وفق اعتبارات مختلفة، وقد دفع هذا التنوع الوظيفي العلماء إلى وصف الحركات بصفات متعددة تبعا للوظائف التي تقوم بها، فصار بذلك لدينا أنواع متعددة من الحركات، وهو ما أشار إليه السيوطي بقوله: (الحركات سبع: حركة إعراب، وحركة بناء – وسيأتيان - وحركة حكاية نحو: من زيدٌ من زيدًا من زيدٍ، وحركة إتباع كقراءة {الْحَمْدُ لِلَّهِ} بكسر الدال {لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا}[٦]بضم التاء، وحركة نقل كقراءة {قَدَ افْلَحَ}[٧] {أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ}[٨] بفتح الميم، وحركة تخلص من سكونين نحو: {لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ}[٩] البينة، والسابعة -واستدركها أبو حيان وغيره على التسهيل- حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو: غلامي، فإنها ليست عندهم إعرابا ولا بناء، ولا هي من الحركات الستة، وعندي أن يقال بدله: حركة مناسبة، فتشملها وما يجري مجراها)[١٠].

ومن خلال تتبع المواضع المتعلقة بتوظيف الحركة في كتب النحو والصرف نجد أن هناك أنواعا أخرى من الحركات- غير المذكورة في النص السابق- مستخدمة بكثرة وتوسع دالين على أنها ذات دور مؤثر لا يقل أهمية عن أنواع الحركات المشهورة، وفيما يلي نعرض لها مع ما سبقت الإشارة إليه من الحركات بهدف بيان اسم كل حركة، وماهيتها، والدور الذي أنيط بها.

أنواع الحركات في النحو والصرف

١) **حركة الإعراب**، وهي أشهر الحركات، وأكثرها ورودا، وقد عرفها بعضهم بقوله: (حركات الإعراب دوال على معان حادثة بعلة)[١١].

وتتميز حركات الإعراب بأن عددها أربعة يعبر عنها النحاة بطريقتين: الأولى: (الرفع، والنصب، والجر، والجزم) والثانية: (الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون) والنحاة يعدون الطريقة الأولى الأصل، والثانية من قبيل التوسع[١٢]؛ وتتميز بأنها حركات تحدث لمعنى، أي أنها تدل على معنى في المبنى الذي تلحق به[١٣]؛ وتتميز بأنها حركات منتقلة متغيرة حسب تغير المعنى وغير لازمة[١٤]؛ وتتميز بأنها حركات مخصوصة بعامل يكون علة لها لا تكون إلا به[١٥].

٢) **حركة البناء**، وهي حركة لا تقل شهرة عن حركة الإعراب، وتعرف بأنها (ما لزمت طريقة واحدة ولم تفارق)[١٦]، فهي حركة موضوعة للزوم والثبات تجري مجرى حروف

تركيب الكلمة من حيث عدم الاستغناء عنها[١٧]؛ وتتميز حركات البناء بأن عددها أربعة وتسمى: (الضم، والفتح، والكسر، والسكون)[١٨]؛ وتتميز بأنها حركات لا تحدث لمعنى، أي لا تدل على معنى في المبنى الذي تلحق به[١٩]؛ وتتميز بأنها حركات لازمة لا تتغير[٢٠]؛ وتتميز بأنها حركات ليست مخصوصة بعامل، فهي لا تحدث بسبب عامل[٢١] .

٣) **حركة الحكاية**، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (الحكاية) بأنها: (حركة الكلمة أو الكلام بعد نقله بلا تغيير من موضعه في كلام الغير إلى موضع آخر) وذلك كفتحة (زيدا) في قول القائل: (من زيدا؟) ردا على من قال له (رأيت زيدا).

وتتميز حركة الحكاية بأنها ليست حركة إعراب ولا بناء[٢٢]، فالكلمة المحكية تعرب بحركات مقدرة لاشتغال آخرها بحركة الحكاية[٢٣] ؛ وتتميز بأنها لا تنشأ عن العوامل[٢٤]؛ وتتميز بأنها لا تدل على معنى[٢٥] .

٤) **حركة الإتباع**، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (الإتباع) بأنها: (حركة يؤتى بها لمماثلة حركة مجاورة لها سابقة أو لاحقة) وذلك مثل كسر هاء (مِنْهِم) إتباعا لكسرة الميم[٢٦]، ومثل: ضم همزة الوصل في (استُضعف) إتباعا لضم الحرف الثالث وهو التاء[٢٧]، ومثل قراءة (الحمدُ لُله) بضم اللام في (لله) إتباعا لضمة الدال، وقراءة (الحمدِ لِله) بكسر الدال إتباعا لكسر اللام[٢٨] .

وتتميز حركة الإتباع بأنها ليست حركة إعراب؛ لأنها لا يجلبها عامل[٢٩]؛ وتتميز أيضا بأنها ليست حركة بناء؛ لأنها ليست لازمة لطريقة واحدة مثلها، وإنما قد يجوز معها حركات أخرى في نفس الموضع مثل:(شُدُّ – شُدَّ – شُدِّ) التي يجوز فيها مع ضم الدال على الإتباع فتحها للتخفيف وكسرها لالتقاء الساكنين[٣٠]، وتتميز بأنها حركة عارضة غير لازمة[٣١]؛ وتتميز بأنها حركة لا تطرد، ولا يقاس عليها غالبا[٣٢] .

٥) **حركة النقل** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (النقل) بأنها: (الحركة المحولة من حرف إلى حرف سابق عليه يقبل التحريك) كنقل فتحة الهمزة في (الكمْأَة) إلى الساكن قبلها ثم قلب الهمزة ألفا فتصير (الكماة) وكقولنا عند الوقف: (هذا بَكُرْ) بنقل حركة الإعراب إلى الحرف الذي قبلها .

وتتميز حركة النقل بأنها حركة عارضة؛ ومن ثم فالمنقول إليه في حكم الساكن[٣٣]؛ وتتميز بأنها ليست حركة إعراب ولا حركة بناء، وإنما أحيانا تكون دليلا على حركة الإعراب كما في صورة الوقف بالنقل[٣٤] .

٦) **حركة التخلص من التقاء الساكنين** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن التقاء الساكنين بأنها: (الحركة التي يُحرك بها أحد الساكنين كي يُتخلص من استحالة نطقهما معا عند التقائهما) كما في كسر لام (يقل) في قولنا : (لم يقلِ الحقَّ) .

وتتميز حركة التقاء الساكنين بأنها ليست حركة إعراب ولا بناء، ففي المثال السابق الكسرة ليست علامة بناء؛ لأن الفعل معرب، وليست علامة إعراب؛ لأن (لم) لا تعمل الجر[٣٥]، والكلمة المحرك آخرها لالتقاء الساكنين تعرب بالسكون المحرك لالتقاء الساكنين؛ وتتميز بأنها ليست حركة محددة فالتحريك يمكن أن يكون بالكسرة والضمة والفتحة[٣٦]،؛ وتتميز بأن مكانها في الأصل الساكن الأول، وقد توضع على الساكن الثاني لعلة[٣٧]؛ وتتميز بأنها حركة عارضة لا

يعتد بها؛ بدليل أنها لا يُرد بها محذوف كما في(قُمِ الساعة) فعين الفعل لم ترد بالرغم من ذهاب علة حذفها، وذلك بتحرك لامه؛ وذلك لأنها حركة عارضة[٣٨] .

٧) **حركة المناسبة** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (المناسبة) بأنها : (الحركة التي يؤتى بها لتحقيق مناسبة صوتية بين متجاورين حرفين أو كلمتين) وذلك كما في حركة الفاء في الفعل (قفَا – قفُوا – قفِي) وكما في حركة الباء في (كتابِي) وكما في حركة كلمة (خرب) في مثال الجر على الجوار المشهور (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)[٣٩] .

وتتميز حركة المناسبة بأنها ليست حركة إعراب؛ لأنها لاتحدث بعامل، ولا بناء؛ لأن كثيرا من الكلمات التي تدخلها ليس فيها ما يوجب البناء[٤٠]؛ وتتميز بأنها عارضة وليست لازمة[٤١]؛ وتتميز بأن دخولها يجعل الكلمات تعرب بحركات مقدرة منع من ظهورها حركة المناسبة[٤٢] .

٨) **حركة الاختلاس** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (الاختلاس) بأنها: (حركة مختطفة سريعة بين الحركة والسكون بلا تمكين ولا إشباع ؛ لضرب من التخفيف)[٤٣] كاختلاس ضمة الضمير في (منه) وكسرة الضمير في (تأتيه)وكما في قراءة الآية: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ)[٤٤] باختلاس ضمة الراء.

وتتميز حركة الاختلاس بأنها حركة جامعة بين التخفيف والتنبيه على الأصل[٤٥]؛ وتتميز بأنها حركة تشبه الإدغام؛ لذا تستخدم في تفسير ظواهر الإدغام المخالفة للقياس، وذلك كتفسير قراءة (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ)[٤٦] على أنه اختلاس لحركة الضاد وليس إدغاما لها في الشين؛ لمخالفته للقياس[٤٧]؛ وتتميز بأنها تعامل مثل بقية الحركات من حيث التقعيد لها، وذلك كما في قول النحاة: (ميم الجمع المتصلة بتاء الضمير لها ثلاثة استعمالات: التسكين، وضمها باختلاس، وضمها بإشباع)[٤٨]؛ وتتميز بأنها تعد من حركات الضرورة الشعرية[٤٩]؛ وتتميز بأنها حركة لا تؤثر في الكلمة من حيث الإعراب، فالكلمة تعرب كما هي[٥٠] .

٩) **حركة الإشباع** ، يمكن تعريفها من خلال تناول العلماء للإشباع بأنها: (الحركة التي تُمَط حتى تبلغ الحرف الذي أُخذت منه) كما في قول العرب: (أكلت لحمَا شاةٍ) وقولهم: (نَعِيم الرجل زيد) وقولهم: (نظرت أنظُور)[٥١]، وتشترك حركة الإشباع مع حركة الاختلاس في السمات الثلاثة الأخيرة المذكورة سابقا، ويضاف إلى ذلك أن حدوثها يعد دليلا على أن الحركات الثلاثة: (الضمة والفتحة والكسرة) أبعاض حروف المد؛ ومن ثم فإن حروف المد تجري مجراها ويعرب بها مثلها كما في الأسماء الستة[٥٢] .

١٠) **حركة المشاكلة** ، يمكن تعريفها من خلال تناول العلماء للمشاكلة بأنها: (حركة مترتبة على إدخال شيء في غير بابه لمشاكلته له) ومن أمثلتها:(مشاكلة حركة البناء لحركة الإعراب) كما في جواز فتح تاء (طلحة) في قولنا: (يا طلحةَ) مع القول بأنها فتحة بناء اختيرت؛ لأنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب[٥٣]؛ و(مشاكلة حركة آخر المنادى المضاف لياء المتكلم المحذوف الياء والكسرة لحركة المنادى المفرد المبني وهي الضمة)[٥٤] كما في (ياربُّ اغفر لي)؛ و(مشاكلة حركة آخر الفعل المعطوف على فعل منصوب بحرف من "و – ف – ثم – أو" لحركة الفعل المنصوب قبله إذا شاكله في المعنى، فإذا لم يشاكله رفع على الاستئناف)[٥٥] كما في (دعوت الله ليغفر لي ويسامحَني) و(دعوت الله ليغفر لي ويتوبُ الله على من يشاء).

وتتميز حركة المشاكلة بأنها لا يشترط فيها المجاورة، كما يظهر من الأمثلة السابقة؛ وتتميز بأن الهدف منها محاولة جعل الأبواب تجري على سنن واحدة من خلال مراعاة النظائر[٥٦]؛ ومن ثم فهي الحركة الراجحة عندما تكون هناك حركتان جائزتان[٥٧] .

١١) **حركة المخالفة** ، يمكن تعريفها من خلال تناول العلماء للمخالفة بأنها: (حركة يخالف بها الثاني الأول لفظا؛ لعدم مشاكلته له في المعنى) ومن أمثلتها: حركة مخالفة عين المضارع لعين الماضي، فما كان عين ماضيه مكسورا بابه فتح عين مضارعه نحو (شرِب – يَشرَب) وما كان عين ماضيه مفتوحا بابه كسر عين مضارعه نحو(ضرَب – يضرِب)[٥٨] ؛ وحركة رفع الفعل المعطوف على فعل منصوب مثل قوله تعالى: (لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ)[٥٩]؛ وحركة نصب المستثنى؛ لمخالفته المستثنى منه في أن ما يثبت للمستثنى ينفى عن المستثنى منه والعكس[٦٠]؛ وحركة الاسم الواقع بعد واو المعية والمنصوب على أنه مفعول معه؛ لعدم مشاركته الاسم الذي قبل الواو في الحكم مثل: (سارت الخيل والصحراءَ)[٦١] .

وتتميز حركة المخالفة بأنها حركة مبينة لعدم المشاكلة في المعنى بين شيئين، ومنبهة على وجوب التفريق بينهما؛ وتتميز بأنها حركة تهدف إلى تحقيق المشاكلة بين اللفظ والمعنى، بأن تكون الحركة مختلفة كما أن المعنى مختلف .

١٢) **حركة الفرق** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (التفريق) بأنها: (حركة تلحق للتفريق بين كلمتين متفقتين في اللفظ مختلفتين في الوظيفة لمنع الالتباس بينهما) ومن أمثلتها: حركة لام المستغاث (الفتحة) في مثل (يا لَه)؛ وهي للتفريق بينها وبين كسرة لام التعجب كما في (لِه دره)[٦٢]؛ وحركة لام الجر مع المظهر (الكسرة) في مثل (إن الكتاب لِهذا)، وهي للتفريق بينها وبين فتحة لام الابتداء كما في (إن الكتاب لَهذا)[٦٣]؛ وحركة نون المثنى (الكسرة)، وهي للتفريق بينها وبين حركة نون الجمع وهي الفتحة[٦٤]؛ وحركة همزة الوصل في (أل) (الفتحة)، وهي للتفريق بينها باعتبارها حركة همزة الوصل الوحيدة التي تدخل الحروف وبين حركة همزة الوصل الداخلة على الأسماء والأفعال[٦٥] .

وتتميز حركة الفرق بأن الهدف الرئيس منها هو منع اللبس؛ وتتميز بأنها حركة لازمة مؤثرة وليست عارضة؛ وذلك يظهر من خلال تأثيرها فيما جاورها كتأثيرها على ألف الندبة بوجوب إتباعها لها كما في قولنا عند ندبة غلام امرأة مخاطبة: (وا غلامكِيه) بينما لو كانت الحركة التي قبل ألف الندبة ليست فارقة فالإتباع لا يكون واجبا، وإنما يكون جائزا مثل قولنا عند ندبة (قطامِ): (واقطاماه) أو (واقطامِيه)[٦٦] .

١٣) **حركة النية** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عما أسموه (الحركة المنوية) بأنها: (حركة تعرف من أثرها وليس لها ظهور في اللفظ) ومن أمثلتها: الكسرة المنوية في عين مضارع الفعل(وسِعَ) (يَسَع) فهذا الفعل في الأصل من باب (حَسِب – يَحْسِب) والدليل على أن الكسرة منوية في عين مضارعه بقاء فاء الفعل(الواو) محذوفة بالرغم من أن سبب حذفها - وهو وقوعها بين ياء وكسرة - قد زال بفتح عين المضارع[٦٧]؛ والضمة المنوية في أول كلمة (بِيُوت) وهي الطريقة التي نطق بها بعض العرب (بُيُوت) والدليل على أنها منوية أن مجيء الكسرة تليها ضمة ممنوع في بداية المفرد لثقله، والجمع أثقل من المفرد، فهو ممنوع فيه أيضا؛ ولكن الذي سوغه هنا كون كسرة أول الجمع عارضة، ومن ثم فالضمة منوية في مكانها[٦٨]؛ والكسرة

المنوية في عين كلمة(كتف) إذا سمي بها ثم سكن عينها للتخفيف، فهذه الكسرة المنوية تجعلها لا يجوز صرفها جواز صرف (هند) وتجعل سكون وسطها لا يعتد به[٦٩]؛ والضمة المنوية في عين الفعل (أُغْزِي) التي هي في الأصل مضمومة، والدليل على أنها منوية ضمة (همزة الوصل) فهي مضمومة إتباعا لضمة الثالث المنوية، ولولا ذلك لكسرت على الأصل[٧٠]؛ والحركة المقدرة في آخر الكلمات التي تعرب بحركات مقدرة، فهي منوية أيضا، وذلك كالحركات في آخر الاسم المقصور مثل (العصا) في حالات الرفع والنصب والجر، فهاهنا تسمى الحركة (حركة مقدرة منوية) والدليل على أنها منوية أن اللام في هذا الاسم انقلبت ألفا، ولولا أن الحركة منوية لم تنقلب[٧١] .

وتتميز حركة النية بأنها - بالرغم من عدم ظهورها - في حكم الموجود، فهي مؤثرة مثلها مثل الحركة الملفوظة[٧٢]؛ وتتميز بأنها تسهم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كظاهرة عدم إعراب المثنى بحركات مقدرة على الألف كما يعرب الاسم المقصور، فألف المثنى ليس فيها حركة منوية حتى يعرب بحركة مقدرة؛ بدليل دخول النون عوضا عن الحركة والتنوين، ولو كان في الألف حركة منوية لما عوض عنها بالنون[٧٣] .

١٤) **حركة الضرورة** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (الضرورة الشعرية) بأنها: (حركة مخالفة لضوابط بنية الكلمة أو ضوابط إعرابها يلجأ إليها الشاعر لحاجة الوزن أو القافية) ومن أمثلتها:

أ- الفتحة التي حلت محل سكون عين كلمة (الحشْك) في قول زهير بن أبي سلمى[٧٤]:

كما استغاث بِسَيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خافَ العيونَ فلم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

ب- السكون الذي حل محل حركة ميم (ما) الاستفهامية، وحركة نصب المفعول به في قول البحتري[٧٥]:

ولِمْ لا يُرَى ثَانِيْكَ في السُّلْطَةِ التي خَصَصْتَ بها ثَانِيْكَ في الجُودِ والنَّدَى

ت- الفتحة التي حلت محل ضمة المضارع الصحيح الآخر المرفوع في قول المغيرة بن حبناء[٧٦] :

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحا

وتتميز حركة الضرورة بأنها حركة يرتبط جوازها بالحاجة إلى تلافي اضطراب الوزن والقافية فقط، وفيما عدا ذلك لا تجوز[٧٧].

١٥) **حركة الاختزال**، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (الاختزال) بأنها: (حركة متناهية في الخفة تحل محل الحركات الثقيلة بعد اختزالها في ذات الحرف) ومن أمثلتها: (سكون عين "كَبِدْ" الذي يحل محل الكسرة ويصيرها "كَبْد")[٧٨]، و (سكون الهاء في "هو" الذي يحل محل الضمة عندما تدخل عليها الفاء أو الواو أو لام الابتداء ويصيرها "فَهْوَ")[٧٩]، و(سكون ياء المتكلم الذي يحل محل الفتحة -أصل حركتها- كما يظهر من قراءة نافع بإسكان ياء "محياي" في قوله تعالى: " قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي")[٨٠] .

وحركة الاختزال حركة واحدة هي (السكون) وهي أضعف الحركات وأخفها[٨١] ، ونسبتها إلى الاختزال أدق من نسبتها للحذف بالرغم من أن معظم العلماء يستخدمون مصطلح الحذف عند الحديث عن الحالات المذكورة وأمثالها؛ وذلك لأن مصطلح الاختزال – بالرغم مما

بينه وبين مصطلح الحذف من صلة – يستعمل غالبا في معاني التقليل والتراجع والإنقاص، أما مصطلح الحذف فيستعمل غالبا في معاني الطرح والإسقاط والرمي[٨٢]، وبالنظر إلى الحركات المحذوفة والتي حلت حركة الاختزال محلها نجدها خُففت وقُلل ثقلها وحل محلها ماهو أخف منها، وهذا هو مفهوم الاختزال[٨٣].

وتتميز حركة الاختزال بأن الغرض منها التخفيف بالتخلص من ثقل الحركات الثلاثة (الضمة والكسرة والفتحة) ؛ وتتميز بأنها حركة واحدة فقط، وهي (السكون)؛ وتتميز بأنها حركة لها ضوابط تضبط جواز اللجوء إليها ووجوبه وامتناعه[٨٤] .

١٦) **حركة الفصل** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (الفصل) بأنها: (حركة تعمل حاجزا بين حرفين فتمنع حكما يترتب على اتصالهما ما كان ليمتنع لولا فصلها بينهما) مثل: حركة الحرف الأول من المتماثلين المجتمعين كما في: "مَضَض" والتي لولا فصلها بينهما لأدغما معا[٨٥]؛ وحركة الياء السابقة للضمير الموصول بواو كما في (قاضِيَهُو) والتي لولاها لجاز حذف واو الصلة تخلصا من التقاء الساكنين (الياء والواو) وذلك لأن الهاء حاجز غير حصين كما يحدث في مثل: (عليْهُ)[٨٦]؛ وحركة أول حرف في مصغر المصادر المبدوءة بهمزة وصل التي انقلبت فيها تاء الافتعال طاء، كما في حركة الضاد في (ضُتَيْرِيب) مصغر المصدر(اضْطِرَاب) والتي لولا فصلها بين (الضاد) و(التاء) لظلت التاء منقلبة طاء ولما رجعت إلى أصلها[٨٧] ؛ وحركة الصاد التي تليها (دال) كما في (صَدَقَ) والتي لولاها لجاز فيها مع إشمام الصاد صوت الزاي قلب الصاد زايا صريحة كما في (يَصْدُر)[٨٨] .

وتتميز حركات الفصل بأنها حركات تتفاوت في القوة والضعف من حيث إحداث تأثير من خلال الفصل، وهي من هذه الناحية تنقسم إلى قسمين: حواجز قوية تسمى (حواجز حصينة) وهي: (الفتحة والضمة والكسرة) وحاجز ضعيف يسمى(حاجز غير حصين)وهو (السكون)[٨٩].

١٧) **حركة الأَولى** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عما أسموه بـ (الأولى) أو (الأحق) بأنها: (الحركة الأنسب لموضع يمكن تحريكه بأكثر من حركة لعلة ما) ومن أمثلتها: حركة همزة الوصل، فالأولى أن تكون (كسرة) وليست (ضمة أو فتحة) لأن ضمها أو فتحها يوقع في الالتباس بهمزة المتكلم[٩٠]؛ وحركة ميم الجمع عندما تلتقي بساكن آخر كما في (أعطيتكم اليوم) فالأولى أن تحرك بالضم؛ لأنه أصل حركتها، ولأن رد حركة الأصل أولى من اجتلاب حركة لم تكن للكلمة[٩١]؛ وحركة الحرف المسكن للإدغام بعد حذف الحرف الثاني لسبب ما كالترخيم في مثل: (يارادِ) لمن اسمه (رادّ)، فالأولى أن يحرك بالحركة اللازمة له إذا لم يكن مدغما؛ ومن ثم تُحرك الدال بالكسرة في المثال المذكور[٩٢]؛ وحركة ذال (مذْ) عندما يليها ساكن في مثل:(مذ اليوم)، فالأولى تحريكها بالضم؛ لأنها حركتها قبل حذف النون من أصلها (منذُ)[٩٣] .

وتتميز حركة الأَولى بأنها حركة ناتجة عن مراعاة الأصول وتقديمها على غيرها، وجعلها دليلا يستند إليه في ترجيح حكم على آخر .

١٨) **حركة الدليل** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (الأدلة) بأنها: (حركة تستخدم دليلا على أحكام لفظية أومعنوية بهدف إثبات حدوثها وبيان صحتها أو العكس) ومن أمثلتها: حركة آخر (مَعَ) تستخدم دليلا على كونها اسما وليست حرفا[٩٤]؛ وحركة أول الفعل إذا كانت كسرة، وحركة وسطه إذا كانت سكونا، تستخدم كل منهما دليلا على أن الفعل ليس بأصل،

وإنما مغير عن الأصل مثل: (شِهِدَ – شِهْدَ)[٩٥]؛ وحركة ميم (ما) الاستفهامية الواقعة بعد حرف الجر في مثل (لِمَ) تستخدم دليلا على الألف المحذوفة، وعند الوقف على هذه الميم تزاد هاء السكت حفاظا على حركة الدليل[٩٦]؛ وحركة آخر المنادى المضاف لياء المتكلم بعد حذفها (الكسرة) كما في:(يا غلامِ) تستخدم دليلا على الياء المحذوفة[٩٧] .

وتتميز حركة الدليل بأنها تعد من القرائن اللفظية المستخدمة لتسويغ الأحكام وإثباتها، أولإضعافها ونفيها .

١٩) **حركة بين بين** ، يتحدث العلماء عن صورتين تأتي عليهما الحركات: صورة يسمونها (الحركات الخالصة) ويقصدون بها (الضمة والفتحة والكسرة)[٩٨] وصورة أخرى تكون فيها الحركة على غير الصورة المذكورة يمكن من خلال حديث العلماء عنها تسميتها بـ (حركة بين بين) ويمكن تعريفها بأنها: (حركة متوسطة غير محضة وغير صريحة الانتماء إلى نوع واحد من أنواع الحركات، أو إلى حركة واحدة مخصوصة) ومن أمثلتها :

أ- الحركة التي تكون بين حركتين، مثل: التي بين الفتحة والكسرة، وهي الفتحة التي قبل الألف الممالة كفتحة عين (عالم)، والحركة التي بين الفتحة والضمة، وهي الفتحة التي قبل ألف التفخيم كفتحة لام (الصلاة)، والحركة التي بين الكسرة والضمة التي تشم فيها الكسرة ضمة كما في كسرة قاف (قيل) أوالتي تشم فيها الضمة كسرة كما في ضمة عين (مذعور)[٩٩].

ب- الحركة التي تكون بين نوعين من أنواع الحركات، مثل: الحركة التي بين حركات الإعراب وحركات البناء، ومنها: حركة البناء المشبهة بحركة الإعراب مثل: حركة المنادى المضموم في (يازيدُ) ، وكونها تشبه حركة الإعراب هو الذي أجاز حمل النعت بالمفرد على لفظها, مثل: (يا زيد العاقل) ومنها: حركة الإعراب المشبهة بحركة البناء مثل: فتحة ما لا ينصرف في حال الجر كما في (مررت بأحمدَ) ولكونها مشبهة بحركة البناء لم يحمل النعت على لفظها, فلا يجوز: (مررت بأحمد الظريفَ)[١٠٠]، ومنها: حركة التقاء الساكنين، فقد ذهب بعض النحاة إلى أنها ليست إعرابا ولا بناء وإنما حركة بين بين[١٠١] .

وتتميز حركة بين بين – إلى جوار كونها تعلل بها بعض الأحكام النحوية كما سبق – بأنها تَفْضُل الحركة الخالصة إذا أدت إلى لبس، كما في تفضيل الإشمام في أول الفعل (بعْتُ) على الكسرة الخالصة عندما تؤدي إلى لبس كما في قول العبد أو الأمة: (بعتُ) فالكسرة الخالصة هنا يحتمل معها أن يكون الفعل مبنيا للفاعل بمعنى أن العبد باع شيئا, ويحتمل معها أن يكون الفعل مبنيا للمفعول بمعنى أنه المبيع[١٠٢] .

٢٠) **حركة عدم التوهم** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (التوهم) بأنها: (حركة مختارة من بين أكثر من حركة لدفع اللبس الذي قد ينتج عن استخدام غيرها) ومن أمثلتها: حركة همزة الوصل (الكسرة) هي المختارة في تحريكها؛ وسبب تقديمها على الفتحة أن الفتحة توهم الاستفهام[١٠٣] ؛ وحركة التخلص من التقاء الساكنين (الكسرة)هي المختارة في التحريك عند التقاء الساكنين؛ وسبب تقديمها على الفتحة والضمة أنها حركة لا توهم إعرابا؛ وذلك لأن كلا من الفتحة والضمة تكون إعرابا بتنوين كما في (هذا رجلٌ) و (رأيت رجلا) وبغير تنوين كما في (هذا إبراهيمُ) و(رأيت إبراهيمَ) أما الكسرة فلا تكون إعرابا إلا بتنوين أو ما عاقبه من الألف واللام ومن الإضافة، ومن ثم فالكسرة هي الأنسب هنا لأنها – بكونها غير منونة مع عدم وجود

"أل" أو إضافة – لا توهم أن حركة التقاء الساكنين حركة إعراب[١٠٤]؛ وحركة بناء قبل وبعد (الضم) وهي المختارة في التحريك عند بنائهما، وسبب تقديمها على كل من الفتح والكسر أنه قد يُتَوهم أنهما حركتا إعراب؛ وذلك لأنهما تحركان بهما عندما تكونان معربتين؛ ومن ثم فالضمة مختارة هنا لكونها لا توهم إعرابا[١٠٥]؛ وحركة تاء الضمير "أنت" عندما يتصل بـ "ما" الضم، وسبب تقديمها على الفتح والكسر أن هاتين هما حركتاها عندما تكون منفصلة عن "ما" ومن ثم فهما توهمان بأن "أنتما" كلمتان منفصلتان، أما الضم فلا يوهم الفصل[١٠٦].

وتتميز حركة عدم التوهم بأنها من أهم طرق الاحتراز من اللبس، وذلك من خلال استبعاد جميع الاحتمالات التي يمكن أن يقع اللبس بسببها .

٢١) **حركة البناء المُدام، وحركة البناء غير المُدام**[١٠٧] ، يمكن تعريف (حركة البناء المدام) من خلال تناول العلماء للبناء وصوره بأنها (حركة آخر الكلمات التي تلزم حالة البناء دائما ولا تخرج عنها إلى حالة الإعراب)[١٠٨] ومن أمثلتها حركة بناء (هوَ – هيَ – أنتَ – أنتِ) أما (حركة البناء غير المدام) فيمكن تعريفها بأنها: (حركة آخر الكلمات التي لا تلزم حالة البناء دائما وتخرج عنها إلى حالة الإعراب) ومن أمثلتها: حركة اسم لا النافية للجنس المفرد، والمنادى العلم، والنكرة المقصودة، والظروف المقطوعة عن الإضافة لفظا المنوي ثبوت معناها[١٠٩]، وتكمن أهمية الفصل بين هذا النوع من الحركات وقسيمه في أنهما لايتساويان في كل ما يترتب عليهما من أحكام، وإنما قد يستقل واحد منهما بحكم لا يجوز في الآخر، ومن ذلك: الحركة التي تدخل هاءُ السكت للحفاظ عليها عند الوقف حتى لا يزيلها الوقف كما في (حسابيه – ثمَّه - ليته) هي حركة البناء المدام فقط؛ لأنها لدوامها تجري مجرى حروف تركيب الكلمة التي لا يستغنى عنها؛ ومن ثم فإن هاء السكت لا تدخل للحفاظ على حركة البناء غير المدام كالتي في (لا رجلَ في الدار)[١١٠]؛ ومنه أيضا: حركة البناء المدام لا تُتْبَع على لفظها؛ لأنها لا تشبه حركة الإعراب، بعكس حركة البناء غير المدام التي تتبع على لفظها؛ لأنها تشبه حركة الإعراب، وتتبع على موضعها أيضا، فعند وصف (أمس) نقول: (رأيت زيدا أمسِ الدابرَ) ولا يجوز (الدابرِ) وعند وصف (زيد) في قولنا : (يازيدُ الطويل) يجوز إتباع الطويل على اللفظ فنقول: (الطويلُ) ويجوز إتباعها على الموضع فنقول(الطويلَ)[١١١] .

٢٢) **الحركة القوية والحركة الضعيفة**، يمكن من خلال تناول العلماء لمفهومي (القوة والضعف) تعريفهما على النحو الآتي: الحركة القوية هي: (الحركة المتصفة بصفة من الصفات التي تعد من اعتبارات القوة مما يمكن أن تتصف به حركات اللغة كالثقل، والظهور، والأصالة، والتأثير، والثبات، والمتبوعية) أما الحركة الضعيفة فهي: (الحركة المتصفة بصفة من الصفات التي تعد من اعتبارات الضعف مما يمكن أن تتصف به حركات اللغة كالخفة، والخفاء، والفرعية، وعدم التأثير، والتغير، والتابعية) ، ومن أمثلة الحركات التي وصفت بالقوة أو الضعف لاعتبارات مختلفة: حركة التخلص من التقاء الساكنين في الفعل (خظاتا) الذي أصله (خَظَا) ثم اتصلت به تاء التأنيث الساكنة فحذفت ألفه فصار(خظتْ) ثم ردت الألف مرة أخرى لتحرك التاء بعد إسناده لألف الاثنين تخلصا من التقاء الساكنين؛ ومن ثم وصفت حركة التاء بالقوة لإحداثها تأثيرا برد الحرف المحذوف[١١٢]؛ وحركة ضم أول المضارع المأخوذ من الماضي الرباعي التي اختيرت بناء على أنها أقوى الحركات لتكون عوضا عن الحرف المحذوف من الفعل الرباعي في

(أَخْرَج – يُخْرِج) فقوتها مناسبة لتكون عوضا عن حرف محذوف[١١٣]؛ وحركة الإشمام في قاف الفعل (يؤرقني) من قول الشاعر :

متى أَنَامُ لا يُؤَرِّقْني الكَرَى ليلا ولا أسمعُ أجراسَ المَطِي

حركة ضعيفة؛ لكونها غير مؤثرة في وزن البيت؛ فلو كانت مؤثرة لانكسر البيت ولتحول إلى الكامل، وهو من الرجز[١١٤] .

أ- حركة السكون الفاصلة بين الواو والكسرة كما في (ناقة بِلْو سفر) حركة ضعيفة؛ لأنها لم تمنع قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، فقد ورد عن العرب قولهم: (ناقة بِلْي سفر)[١١٥] .

قوة الحركة وضعفها إذا ليس وصفا ثابتا فيها وإنما يتحدد تبعا لاعتبارات مختلفة؛ وهذا ما يفسر كون نوع معين من أنواع الحركات يوصف بالقوة في موضع وبالضعف في موضع آخر، وأيضا الحركة الواحدة قد توصف بالقوة في موضع والضعف في موضع آخر، فمن أمثلة الأول: وصف حركة البناء المدام بأنها أقوى من حركة الإعراب؛ لكونها كالجزء من الكلمة المبنية عندما يتعلق الأمر بالوقف، وهو ما يفسر إلحاق هاء السكت للحفاظ عليها وعدم إلحاقها للحفاظ على حرة الإعراب؛ وعلى العكس نجد الحركة الإعرابية توصف بأنها أقوى من الحركة البنائية عندما يتعلق الأمر بإتباع حركة لحركة[١١٦] ؛ ومن أمثلة الثاني: وصف كسرة جمع المؤنث السالم في حالة الجر بأنها أقوى من كسرته في حالة النصب؛ لأنها في حالة النصب محمولة على غيرها، وهذا الضعف قد أدى إلى أن عدها بعض النحاة حركة بناء[١١٧] .

٢٣) **الحركة الذاهبة** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن ذهاب الحركة بأنها : (حركة تسقط من على الحرف لأسباب متعددة، وهي معتبرة – غالبا- بالرغم من سقوطها) ومن أمثلة الحركة الذاهبة: الحركة التي تحذف للجزم من الفعل المضارع، والحركة التي تحذف من ياء الضمير (هي) إجراء للوصل مجرى الوقف[١١٨]، وحركة واو الفعل (ادعُوي) التي حذفت استثقالا والتي بعد حذفها حذفت الواو تخلصا من التقاء الساكنين ثم كسرت العين لمناسبة الياء فصار الفعل (ادعِي)[١١٩] .

وتكمن أهمية الحركة الذاهبة في أنها بالرغم من ذهابها تكون معتبرة- غالبا – ويقصد بذلك أنه يترتب على ذهابها آثار متنوعة لا تفسير لها إلا من خلال الحركة الذاهبة، من ذلك – بخلاف المثال المتعلق بالفعل (ادعي) المذكور سابقا -: حذف حركة ياء (جواري) في حالتي الرفع والجر للاستثقال، وقد ترتب على حذف الحركة أمران: الأول التعويض بالتنوين عن الحركة المحذوفة، والثاني: حذف الياء لالتقاء الساكنين[١٢٠]،ومنه أيضا: حذف حركة دال (لَدُنْ) للاستثقال في قول العرب (لُدْنٍ) وقد ترتب على هذا الحذف أمران: الأول نقل الضمة للحرف الذي قبلها كي تكون أمارة على الحركة المحذوفة، والثاني كسر النون تخلصا من التقاء الساكنين[١٢١] .

٢٤) **الحركة الغريبة** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن (اجتلاب الحركات لأغراض معينة) بأنها : (حركة تُجْتَلَبُ كي توضع في مكان هي ليست فيه بأصل[١٢٢] ولا يجري وضعها فيه على قياس[١٢٣]؛ وذلك لأغراض متعددة) ومن أمثلتها: حركة عين المضارع المعتل الآخر بالياء عند إسناده لواو الجماعة في مثل (يرمُون) هي حركة مجتلبة؛ لتجانس الواو، وهي ليست حركتها الأصلية، فحركتها الأصلية الكسرة[١٢٤]؛ وحركة بناء (قبل وبعد) عندما تكونان

مبنيتين وهي الضمة حركة غريبة عنهما مجتلبة لهما في حال البناء؛ لدفع توهم كونهما معربتين إذا بنيتا على الفتح أو الكسر؛ لأن الفتحة والكسرة حركتاهما الأصليتان في حال الإعراب[١٢٥]؛ وحركة فاء الفعل (طِبْتَ) الكسرة، وهي ليست حركتها الأصلية؛ لأنها من الفعل (طاب) ولكنها مجتلبة؛ للدلالة على أن عين الفعل المحذوفة ياء[١٢٦] .

٢٥) **الحركة الثقيلة والحركة الخفيفة** ، يمكن من خلال حديث العلماء عن (الثقل والخفة في الحركات) تعريف الحركة الثقيلة بأنها: (حركة يترتب عليها تكلف أثناء إخراجها، أو أثناء انتقالها، أو أثناء مجاورتها، أو أثناء إتباعها، أو أثناء اجتماعها مع حروف معينة) مثل: الضمة فهي أثقل الحركات لأنها أكثرها تكلفا للجهد أثناء الإخراج[١٢٧]؛ و(الضمة والكسرة) إذا أريد الانتقال من إحداهما إلى الأخرى[١٢٨]؛ وجميع الحركات إذا تجاور منها عدد كبير بلا فصل بساكن[١٢٩]؛ والكسرة إذا جاءت بعد الياء[١٣٠]؛ والضمة إذا وضعت على الياء[١٣١]، أما الحركة الخفيفة فهي ما لا يترتب عليها التكلف المشار إليه في الحركة الثقيلة .

وقد ترتب على هذين النوعين من الحركات أحكام متعددة، فالثقيلة تتطلب ما يتلافى هذا الثقل ويزيله، والخفيفة تتحصن بخفتها من التغيرات المختلفة، وذلك كما يظهر مما يأتي:

أ- الحركة الثقيلة يتخلص منها بالاختلاس يقول ابن عقيل: (فإذا استثقلت حركة الحرف، وأريد تخفيفه، ولم يمكن تخفيفه بالإدغام، خفف بإخفاء الحركة، وهو المعبر عنه بالاختلاس)[١٣٢].

ب- الحركة الثقيلة يمكن التخلص منها بالحركة المقدرة أو بحركة المناسبة، وكلتا الحركتين استعملتا للتخلص من حركتين ثقيلتين في كلمة (أظْبُي) جمع (ظَبْي) الحركة الثقيلة الأولى هي الضمة التي فوق الياء في حال الرفع، وهذه يُتخلص من ثقلها بتقدير الحركة في الياء، والثانية هي الضمة التي قبل الياء، وهذه يُتخلص من ثقلها بقلبها كسرة لمناسبة الياء، ثم تعامل الكلمة بعد ذلك معاملة الاسم المنقوص فنقول (هذه أظْبٍ)[١٣٣] .

ت- الحركة الخفيفة لا تخفف، فالمرفوع قد يُسَكَّن في ضرورة الشعر، أما المنصوب فلا يسكن؛ لأن الفتحة حركة خفيفة فلا تخفف[١٣٤] .

ث- الحركة الخفيفة تختار لضرب من التعادل والتوازن؛ فتحريك ما قبل حرف التثنية كما في (مُسْلِمَيْن) بحركة خفيفة وهي الفتحة، وليس بحركة ثقيلة وهي الكسرة كما في جمع المذكر السالم (مُسْلِمِين) سببه أن التثنية أكثر في الكلام من الجمع؛ لأنها على منهاج واحد وليست كالجمع فيه مكسر وسالم؛ ومن ثم اختيرت الحركة الخفيفة للأكثر والثقيلة للأقل ليحدث التعادل[١٣٥].

٢٦) **الحركة المخصوصة، والحركة المطلقة** ، يمكن من خلال حديث العلماء عن مفهوم (الإطلاق والتخصيص في الحركات) تعريف الحركة المخصوصة بأنها: (حركة معلقة بنوع من أنواع الكلام، أو بمعنى من معاني التركيب، أو بوظيفة من وظائف وحداته) ومن أمثلتها: حركات الإعراب تسمى حركات مخصوصة؛ لأنها مخصوصة بعامل[١٣٦]؛ وحركة آخر كلمة (أحسن) في قولنا: (ما أحسن الأخلاق) حركة مخصوصة بمعنى معين؛ وذلك لأن الصيغة تحتمل التعجب والاستفهام، ولكل معنى من هذين المعنيين حركة مخصوصة تدل عليه[١٣٧]؛ والحركة التي في آخر الاسم الأول من اسمين جعلا معا اسما واحدا نحو (يابنَ أمَّ) هي حركة مخصوصة به وليست حركة إعراب ولا بناء فهي مثل حركة أي حرف من حروف الكلمة ماعدا

الحرف الأخير مثل حركة الزاي في (زَيْد)، بخلاف حركة الميم في (أم) فهي حركة بناء كل الاسم[١٣٨]؛ وحركة ما قبل الألف دائما حركة مخصوصة وهي الفتحة[١٣٩] .

وفي مقابل هذه الحركة تحدث العلماء عن حركة أخرى هي (الحركة المطلقة)، وهي كما يبدو من حديثهم عنها: (حركة غير محددة بنوع من أنواع الحركات، وإنما هي مساوية لعملية التحريك، وأثرها لا يرتبط بكونها حركة معينة وإنما بكونها حركة فقط) فعندما نتحدث عن حركة التقاء الساكنين فنحن نتحدث عن حركة مطلقة؛ فهي مطلقة من حيث كونها حركة تحدث عند التقاء الساكنين، ومخصوصة من حيث كونها كسرة أو ضمة أو فتحة .

وتبدو قيمة التفريق بين هذين النوعين من الحركات في أنه ضروري للإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بالإعراب، كالسؤال المتعلق بالإعراب التقديري للكلمات التي حدث فيها قلب بسبب تحرك آخرها مثل: (العصا) فالواو الساكنة التي هي أصل الألف انقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومن ثم يثور السؤال الآتي: كيف تقدر حركة الإعراب على الألف بعد وجود عملها وهو القلب؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتلخص في كون القلب حدث بحركة مطلقة غير محددة وهي (حركة الإعراب) وليس بحركة معينة كالفتحة أو الكسرة، فالتحريك للإعراب هو الذي أوجب القلب، وبعد القلب قُدِّرت الحركات المعينة كالفتحة في (حَمَلْتُ العصا)[١٤٠] .

٢٧) **الحركة العارضة والحركة اللازمة** ، تحدث العلماء عن حركة أسموها (الحركة العارضة) وعرفها بعضهم بقوله: (معنى عروض الحركة أن لا تكون ثابتة مقررة ويكون في معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها)[١٤١] ومن أمثلتها حركة التقاء الساكنين، والحركة المنقولة للوقف في نحو (هذا بكْرْ) ، وحركة الإتباع كما في (الحمدِ لله) والحركة المنقولة لتخفيف الهمزة نحو قولنا في مسألة: (مَسَلة)[١٤٢] .

وتتميز الحركة العارضة بأنها لا يعتد بها؛ ومن ثم فهي غير مؤثرة كغيرها من الحركات اللازمة، فعين الكلمة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في الفعل يقول في (لم يقلِ الحق) لم ترد بالرغم من زوال سبب حذفها بتحرك اللام؛ لأن حركة اللام حركة تخلص من التقاء الساكنين وهي حركة عارضة[١٤٣]؛ وتتميز أيضا بأنها قد تعامل كالحركة اللازمة إذا قويت بأن عرض لها في الكلام ما يجعلها ثابتة لا يمكن إزالتها عن موضعها، وذلك كحركة لام فعل الأمر المسند لواو الجماعة (قولوا) فهذه الحركة بالرغم من كونها عارضة تعامل معاملة اللازمة؛ لأنها بكون الضمير المتصل بالفعل كالجزء منه صار من غير الممكن تسكينها، وصارت كحركات حروف الكلمة اللازمة؛ وقد ظهر أثر ذلك في رد عين الفعل المحذوفة لزوال سبب حذفها[١٤٤] .

ويقابل هذه الحركة حركة تسمى (الحركة اللازمة) ويمكن تعريفها من خلال كلام العلماء بأنها (الحركة الأصلية غير المجتلبة لكل حرف من حروف الكلمة سواء أكانت مطلقة أم مخصوصة) ومن أمثلتها: الحركة الأصلية للحرف الأول في بداية كل كلمة وهو حرف متحرك لا محالة، وتسمى الحركة المبتدأة، مثل ضمة هاء الضمير (هُو) ، وهناك أيضا حركة حشو الكلمة وهي الحركة الأصلية للحروف الواقعة بين أول حرف وآخر حرف مثل فتحة راء الفعل (ضرَب)، وهناك أيضا حركة الطرف، وهي الحركة الأصلية لآخر حرف في حال الوصل سواء أكانت حركة بناء كفتحة تاء (أنتَ) أو حركة إعراب كحركة لام الرجل في كل حالاته الإعرابية رفعا أو نصبا أو جرا[١٤٥] .

وتكمن قيمة التفريق بين هاتين الحركتين في أن هناك أحكاما يؤثر فيها نوع الحركة من حيث اللزوم وعدم اللزوم، كالإدغام فإنه يقع فيما حركته لازمة أما ما حركته غير لازمة فالإدغام لا يجوز فيه ويجب فكه[١٤٦]، وأيضا من شروط إبدال الألف من الواو والياء أن تكون حركة كل من الواو والياء حركة لازمة[١٤٧] .

٢٨) **الحركة المانعة** ، يمكن تعريفها من خلال حديث العلماء عن مفهوم (المنع) بأنها: (حركة عارضة تهجم على حركة لازمة وتمنع من ظهورها وتحل محلها لعلة من علل التحريك) ومنها: كسرة مناسبة ياء المتكلم فهي تمنع حركة الإعراب من الظهور[١٤٨]، وحركة المجاورة أيضا تمنع من ظهور حركة الإعراب كما في (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) فخرب مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة[١٤٩]،وحركة الإتباع أيضا تمنع من ظهور حركة الإعراب كما في قولنا: (أيها النحاةُ) فكلمة (النحاة) تعرب نعتا منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة إتباعها لحركة (أي) وهي الضمة[١٥٠]، وسكون الإدغام أيضا يمنع من ظهور حركة الإعراب كسكون الياء المدغمة في ياء المتكلم في أحد الأسماء الستة وهو كلمة (فِيّ) فهي تعرب بحركات مقدرة منع من ظهورها سكون ما قبل ياء المتكلم للإدغام[١٥١] .

المبحث الثاني: أسباب التنوع الحركي في النحو والصرف

لقد ظهر من المبحث السابق أن صور ورود الحركة في اللغة العربية تعددت وتنوعت بطريقة تدعو إلى التساؤل عن الأسباب التي تكمن خلف هذا التنوع، والتي جعلت من الحركة أساسا مهما من الأسس التي قام عليها تحليل اللغة والتقعيد لها .

إن الحركة في اللغة العربية ترتبط ارتباطا وثيقا بجميع حروف الكلمة في حالي الإفراد والتركيب من حيث نطقها، وما يصيبها من تغيرات، وما يوثر فيها من عوامل مختلفة، وما تؤديه من معان، وما يتحكم فيها من أصول، وما قد يعتريها من مظاهر اللبس والاضطرار وغيرها من صور العدول عن الأصل؛ وقد تجلى هذا الارتباط في عدد من الظواهر التي يمكن عدها أسبابا أدت إلى جعل الحركة تحتل مساحة كبيرة من البحث اللغوي وحيزا واسعا من الاهتمام تجلى في هذا التنوع الكبير الذي ظهرت عليه في كتب اللغة، وظهر من خلاله مدى الدور الذي قامت به في تحليل اللغة وضبط قواعدها، وهذه الظواهر تتمثل فيما يلي:

أولا – تنوع صلة الحركة بالحرف المفرد

تتمثل صلة الحركة بالحرف المفرد في عدد من الظواهر، منها كون الأصل في الحرف التحريك فالحرف يكون متحركا وجوبا في بداية كل كلمة ونهايتها، وغالبا في حشوها، ولا يفقد الحرف الحركة إلا إذا كان في أصله حرفا غير صالح للتحريك كالألف، أو في حال الوقف بالتسكين، أو غير ذلك من حالات التسكين العارض؛ ومنها أن الحركات أبعاض حروف المد، ومنها أن الحركة لابد أن تكون مجانسة للحروف التي توضع عليها ، ومنها أن الحركة قد تقوم مقام الحرف كقيام حركة وسط كلمة (سَقَر) مقام حرف رابع جعل الكلمة تستوفي شرط منع العلم المؤنث من الصرف وهو أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف[١٥٢]، ومنها أن بيان الحركة والحفاظ عليها قد يحدث بالحرف كما تفعل هاء السكت في حال اجتلابها للوقف عليها حفاظا على حركة

الحرف الأخير من أن يستهلكه الوقف، ومنها أن الحركة قد تكون سببا في ثقل الحرف أو خفته، ومنها أن الحركة يمكنها أن تميز بين حرفين متشابهين يستخدمان استخدامين مختلفين .

ثانيا: تنوع صلة الحركة بما يجاورها من حروف وحركات

تتمثل صلة الحركة بما يجاورها من حروف وحركات في عدد من الظواهر، منها أنها قد تفصل بين حرفين وتشكل عازلا بينهما بدونه يدغم الحرفان، ومنها أن الحركة قد تنتقل إلى حرف مجاور، ومنها أن الحركة قد تتبع حركة مجاورة، ومنها أن الحركة قد تتغير لمناسبة حرف بعدها.

ثالثا: تنوع صلة الحركة بالكلمات

تتمثل صلة الحركة بالكلمة في عدد من الظواهر، منها أنه لا تتوالى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة، ومنها أن حركات أواخر الكلمات قد تكون لازمة كحركات البناء أو غير لازمة كحركات الإعراب، ومنها أن الحركة تساعد في إزالة بعض عوائق الجمع بين كلمتين كعائق التقاء ساكنين في كلمتين، ومنها أن الحركة يستدل بها أحيانا على نوع الكلمة، ومنها أن الحركة في الكلمة قد تكون ظاهرة أو منوية، ومنها أن للحركة في الكلمة دورا كبيرا في منع اللبس.

رابعا: تنوع صلة الحركة بالمعنى

تتمثل صلة الحركة بالمعنى في عدد من الظواهر، منها أن الحركة إحدى قرائن المعنى، ومنها أن الحركة من وسائل التمييز بين المعاني المختلفة التي يقوم بها حرف واحد أو كلمة واحدة في سياقات مختلفة، وبين المعاني المختلفة التي يؤديها تركيب واحد في سياقات مختلفة كتركيب (ما أحسن الأخلاق) ، ومنها أن حركة اللفظ أحيانا تكون مقصودة للتنبيه بها على حركة المعنى كما في حركة عين مصادر الأفعال التي على وزن (فَعَل) من الأفعال التي فيها اضطراب مثل (جَالَ جَوَلان)[١٥٣]، ومنها أن الحركة تبقى كما هي بلا تغيير بعد نقلها من موضعها في كلام الغير إلى موضع آخر لغرض معنوي وهو حكاية كلام الغير كما هو .

خامسا: تنوع صلة الحركة بأصول اللغة وقواعدها العامة

تتمثل صلة الحركة بأصول اللغة وقواعدها العامة في عدد من الظواهر، منها الاستدلال بالحركة على أحكام لفظية ومعنوية كحركة الدليل، ومنها حذف الحركة وزيادتها لأغراض متعددة، ومنها قبول الحركة للقياس وهو ما نتج عنه إجراء حركة مجرى حركة أخرى كحركة البناء وحركة الإعراب، ومنها مراعاة أصل الوضع وهو ما ظهر من خلال تفضيل رد حركة الأصل وجعله أولى من اجتلاب حركة لم تكن في الكلمة، ومنها مراعاة الحركة تجنب كل ما فيه ثقل والجنوح نحو التخفيف

سادسا: تنوع صلة الحركة بما له علاقة بالعدول عن الأصل

تتمثل صلة الحركة بما فيه عدول عن الأصل في عدد من الظواهر، منها استخدام الحركة في إقامة الوزن الشعري في حالات الضرورة الشعرية، ومنها العدول عن الحركة الأصل إلى حركة أخرى لأغراض متعددة كالعدول عن الأصل في التحريك عند التقاء الساكنين وهو التحريك بالكسرة إلى غيرها لأسباب متعددة[١٥٤]، ومنها العدول عن التحريك بالفتحة على صورتها الأصلية إلى التحريك بها ممالة نحو الكسرة .

لقد كان تنوع صلات الحركة بكل وحدات الكلام ومكوناته ومحدداته المعنوية وأصول نظامه وما يخرج عنها هو السبب وراء هذ التنوع الحركي، فلم يكن دور الحركة في الكلام يقف عند أواخر الكلمات فقط، ولا عند ما يصيب بعض الأبنية من تغيرات، وإنما كان دورا أوسع من ذلك وأشمل، فالحركة دورها شمل: الحروف المفردة، والكلمات، والتراكيب، والمعاني، والأصول وما عدل به عنها، وهي مع كل عنصر من هذا العناصر يتفرع دورها إلى فروع كثيرة كما ظهر من العرض السابق؛ وهذا هو الذي أدى إلى الحاجة إلى ما يُوَصِّف علاقة الحركة بكل عنصر، وينظمها، ويحدد أبعادها، ويبين ما يميزها عن غيرها من أنماط العلاقات الأخرى .

من هنا وجد التنوع الحركي الذي كان في وجوده تابعا لتنوع صور وجود الحركة ولتنوع طرق توظيفها، فالتنوع الحركي توصيف لما هو موجود، وتقنين لما هو مستعمل، وتنظير له؛ فعلى سبيل المثال إذا نظرنا إلى (علاقة الحركة بما يجاورها من حروف وحركات) نجد أنها قد أدت إلى تنوع حركي على النحو الآتي:

- عندما يجب تحريك حرف في كلمة لسبب ما، كتحريك همزة الوصل في الفعل (استُضْعِف) حال كونه مبنيا للمجهول - فإنه يجب مراعاة أن تكون حركة تحريكه مجانسة للحركة المجاورة له، والتحريك بحركة مجانسة للمجاور لابد أن يكون وفق نظام محدد؛ حتى لا يكون عشوائيا ومضطربا، ولما كان إتباع الحركة للحركة المجاورة يمثل ضابطا مقبولا ووسيلة للحصول على التجانس المطلوب صار(التحريك بالإتباع) نوعا من أنواع التحريك وصارت حركته وهي (حركة الإتباع) ضابطا من ضوابط علاقة الحركة بما جاورها .

- عندما يحتاج المتكلم إلى قطع الكلام بالوقف مع الحفاظ على حركة آخر الموقوف عليه تنبيها عليها؛ فإنه لابد من أن يجد طريقة يحافظ بها على كل من السكون الذي يطلبه الوقف والحركة الموجودة على آخر الموقوف عليه، ولما كان الجمع بينهما على حرف واحد محالا صار نقل الحركة إلى الحرف المجاور لها وسيلة مقبولة للحصول على الوقف المطلوب، خاصة إذا كان الحرف المنقول إليه الحركة ساكنا وكان نقل الحركة إليه لا يؤدي إلى وزن ليس له نظير؛ ومن هنا صار (التحريك بالنقل) نوعا من أنواع التحريك وصارت حركته وهي (حركة النقل) ضابطا من ضوابط علاقة الحركة بما جاورها .

- عندما تتجاور حركتان ويعوق الوصل بينهما عائق ككونهما سكونين، فإنه لابد من التخلص من هذا العائق، ولما كان استبدال حركة أخرى بأحد السكونين مع مراعاة كونها مجانسة لما جاورها ومناسبة له، وغير مؤدية للبس ولا لما لانظير له وسيلة مقبولة لإزالة هذا العائق صار(التحريك بحركة التخلص من التقاء الساكنين) نوعا من أنواع التحريك، وصارت حركته وهي (حركة التخلص من التقاء الساكنين) ضابطا من ضوابط علاقة الحركة بما جاورها .

- عندما تجاور حركة حرفا وليس بينهما تجانس كاجتماع الضمة مع ياء المتكلم في نحو (هذا كتابُي) فلابد من وسيلة تحقق التجانس وتمنع هذا الثقل؛ ولما كان تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف صار تغيير حركة ما قبل الحرف بحركة مناسبة له وسيلة مقبولة لتحقيق التجانس المطلوب، وصار (التحريك بحركة المناسبة) نوعا من أنواع التحريك، وصارت حركته وهي (حركة المناسبة) ضابطا من ضوابط علاقة الحركة بما جاورها .

ومن صور عدم التجانس بين الحركة والحرف أيضا ما بين الضمة والياء في نحو (جاء القاضي) وهذا يتخلص منه بتحويل الحركة من حركة ظاهرة إلى حركة منوية، وبهذا يصير (التحريك بـالحركة المنوية) نوعا من أنواع التحريك، وتصير حركته وهي (الحركة المنوية) ضابطا من ضوابط علاقة الحركة بما جاورها .

وهكذا ترتب على نمط واحد من أنماط علاقة الحركة بغيرها، وهو (علاقة الحركة بما يجاورها من حروف وحركات) ظهور أنماط التحريك الآتية: (التحريك بالإتباع)و(التحريك بالنقل)و(تحريك بحركة التخلص من التقاء الساكنين)و(التحريك بحركة المناسبة)و(التحريك بـالحركة المنوية)وهو ما أدى إلى تنوع حركي تمثل في الحركات الآتية:(حركة الإتباع)و(حركة النقل)و(حركة التخلص من التقاء الساكنين)و(حركة المناسبة)و(الحركة المنوية) .

إن وجود التنوع الحركي إذا لم يكن وجودا عشوائيا وإنما فرضته ضرورة ملحة وهي الحاجة إلى ما يوصِّف علاقة الحركة بوحدات الكلام وإلى الكشف عن ضوابط هذه العلاقة ونظامها؛ فالتنوع الحركي ما هو إلا نظام من أنظمة اللغة نابع منها غير مفروض عليها، وقد كان له – شأنه في ذلك شأن بقية أنظمة اللغة – آثار واضحة في اللغة سيكون الحديث عنها موضوع المبحث التالي.

المبحث الثالث: آثار التنوع الحركي في النحو والصرف

إن التنوع الحركي - كما تبين من خلال ما عرضناه سابقا – واقع فرضته عوامل لغوية تتعلق بوظائف الحركة المتنوعة والمتشعبة والتي لا يمكن الاستغناء عنها، فاللغة تقوم على أساسين هما الحروف والحركات، ولكل منهما أدوار يقوم بها، فالحركة تقوم بأدوار متعددة تتجلى في ظواهر كثيرة منها ظاهرة التنوع الحركي التي ما من شك في أن بيان آثارها في اللغة سوف يسهم في الكشف عن المزيد من الأدوار التي تؤديها الحركة في اللغة.

إن تحليل ما سبق الحديث عنه من أنواع الحركات وسماتها ومميزاتها يسلم إلى أن هذا التنوع لم يكن هدفا في ذاته وإنما كان وسيلة لتحقيق الأهداف الآتية:

أولا: التوافق الحركي

لما كانت اللغة العربية تعتمد على الحركات اعتمادا كبيرا أصبح من الضروري اتخاذ الوسائل المناسبة لتحقيق التوافق بينها وبين بعضها من ناحية، وبينها وبين الحروف والكلمات من ناحية أخرى؛ وذلك لأن كلا من صياغة أبنية الكلمات وصناعة التراكيب على نحو فيه توافق وانسجام بين جميع الوحدات المكونة لها خاصية من الخصائص الدالة على تميز أية لغة.

وقد كان من أهداف التنوع الحركي في اللغة العربية صناعة هذا التوافق الحركي؛ وذلك من خلال إتاحته عددا من الحركات التي كان لها دور كبير في إزالة أسباب عدم التجانس، فهناك حركة الإتباع، وحركة التخلص من التقاء الساكنين، وحركة المناسبة، وحركة الضرورة، والحركة الذاهبة، والحركة الخفيفة، هذه الحركات يمكن أن نطلق عليها (حركات التوافق الحركي) فكل منها قام بدور يختلف عن دور الأخرى من حيث الكيفية، ولكنها جميعا تشترك في الهدف المذكور، وهذه الحركات قد ترتب على وجودها عدة آثار نجملها فيما يلي:

- حلولها محل حركات الإعراب لفظا ومعنى، وهذا على نحو ما يحدث للإتباع في (الحمدِ لله) والتخلص من التقاء الساكنين في (لم تُشرقِ الشمس) والمناسبة في (قرأت كتابِي)،

فهذه الحركات الجديدة إلى جوار كونها تفيد التوافق الحركي من الناحية اللفظية تؤدي أيضا وظيفة معنوية وهي الدلالة على قوة تعلق ما عليه الحركة بما اتبعته، أو ناسبته، أو اتصلت به، وهذا يظهر من خلال التفريق في المعنى بين (هذا كتابِي) و(هذا كتابٌ لي) فالدلالة على الملكية والاختصاص والالتصاق في المثال الأول أقوى من المثال الثاني

- العدول عن الأصل في بعض الأبنية، كما في (لُدْنٍ) الناتجة عن حذف ضمة دال (لَدُنْ) كما سبق أن ذكرنا عند الحديث عن الحركة الذاهبة، وكما في (أُسْتُضْعِف) بضم همزة الوصل بدلا من كسرها على الأصل إتباعا لضمة التاء عند بناء الفعل (اسْتَضْعَفَ) للمجهول، وكما في البناء الذي تظل فيه عين الأجوف محذوفة بالرغم من زوال السبب الصرفي لحذفها مثل الفعل(قم) في قولنا: (قُمِ الليلَ)

ثانيا: الاتساع الحركي.

لقد استطاع التنوع الحركي أن يمنح المتكلم مزية القدرة على استخدام أكثر من حركة في موضع واحد على سبيل الاتساع، وذلك مثل:(شُدُّ – شُدَّ – شُدِّ) التي يجوز فيها مع ضم الدال على الإتباع فتحها للتخفيف وكسرها لالتقاء الساكنين، ومثل: ميم الجمع في (أنتم) التي يجوز فيها التسكين، وضمها باختلاس، وضمها بإشباع، ومثل إلحاق حركة آخر المنادى المضاف لياء المتكلم المحذوف الياء بحركة المنادى العلم المفرد لمشاكلتها لها، ومن ثم نقول: (ياصديقُ) مثلما نقول: (يازيدُ)، ومثل: جمع كل ما كان على (فِعْلَة) كـ (سِدْرة) فعند جمعها يجوز في عينها الإسكان على الأصل، والكسر على الإتباع، والفتح على التخفيف، (سِدْرات-سِدِرات-سِدَرات) .

وهكذا صار لدينا من خلال التنوع الحركي عدة حركات تؤدي إلى الاتساع الحركي، وهي: (حركة التخلص من التقاء الساكنين – حركة الاختلاس- حركة الإتباع – حركة المشاكلة- حركة بين بين)، وقد ترتب على الاتساع الحركي عدة آثار نجملها فيما يلي:

- الاتساع الإعرابي، ويتمثل في إلحاق علامة إعراب بكلمة لا تدخلها هذه العلامة بموجب الأصول، مثل ضمة بناء المنادى المضاف إلى ياء متكلم بعد حذفها كما في (ياصديقُ) وهي الضمة التي كان سبب وضعها هنا هو مشاكلتها لضمة بناء المنادى العلم المفرد كما في (يازيدُ)، ومثل ما ذهب إليه بعض النحاة من جواز بناء المنادى العلم المفرد على الفتح؛ بسبب أنها حركة تشاكل حركة إعرابه لو أعرب[١٥٥] .

- الاتساع في الأبنية، ويتمثل في استخدام حركات الاتساع الحركي في توليد عدة أبنية من الكلمة الواحدة، مثل: (سِدْرات – سِدِرات - سِدَرات) وهو أمر يمثل تيسيرا على مستخدم اللغة.

ثالثا: التخلص الحركي:

من الأهداف التي أسهم التنوع الحركي في تحقيقها التخلص من بعض صور العدول الحركي عن الأصل، فقد أسهم في التخلص من التقاء الساكنين بحركة التخلص من التقاء الساكنين؛ وأسهم في التخلص من كسر الوزن الشعري بكل من: حركة الاختلاس، وحركة الضرورة؛ وأسهم في التخلص من اللبس بكل من: حركة الفرق، وحركة بين بين، وحركة التوهم، وحركة الأولى؛ وأسهم في التخلص من ثقل الإدغام، ومن حذف بعض حروف الكلمة،

ومن قلب بعض حروف الكلمة بحركة الفصل، وأسهم في التخلص من ثقل النطق بحركة الاختزال.

لقد كان التنوع الحركي مانعا من موانع العدول عن الأصل من خلال التخلص من صور العدول المرفوضة بموانع حركية تناسب كل صورة على حدة، وقد ترتب على ذلك ما يلي

- الترخص في الحركة بالخروج عن أصل وضعها حفاظا على أصول أخرى، فالحفاظ على أصل التخفيف، والسعي لتجنب الثقل الذي يمثل عدولا عن الأصل هو ما أجاز أن نقول في (كَبِد) : (كَبْد)، والحفاظ على أصل عدم إدغام الضاد في الشين وتجنب إدغامهما الذي يمثل عدولا عن الأصل هو ما أجاز القول باختلاس حركة الضاد فيما ورد من نصوص روي فيها إدغام الضاد في الشين، والحفاظ على أصل عدم اللبس وتجنب توهم أن (أنتُما) كلمتان منفصلتان هو ما أوجب كون حركة التاء ضمة وليس كسرة أو فتحة كحالها عندما كانت (أنت) بلا اتصال بكلمة أخرى، والحفاظ على أصل الوزن الشعري وتجنب العدول عن الأصل بكسره هو ما أجاز تحريك عين كلمة (الحشَك) بدلا من كونها ساكنة على الأصل وذلك في قول الشاعر:

كما استغاث بِسَيءٍ فَزُّ غَيْطَلَةٍ خافَ العيونَ فلم يُنْظَرْ به الحَشَكُ

- الترخص في بعض الأحكام النحوية، وذلك كما في الحكم المبني على عد الضمة في (يازيدُ) ضمة بين البناء وبين الإعراب؛ لأنها حركة بناء تشبه حركة الإعراب، فقد بني على هذه الحركة جواز حمل نعت (زيد) في مثل (يازيد العاقل) على لفظ (زيد) فيضم مثله بالرغم من أن الإتباع على لفظ المبني لا يجوز، ومن الأمثلة أيضا حركة جر الممنوع من الصرف كما في (مررت بأحمدَ) فكونها حركة بين بين-لأنها حركة إعراب تشبه حركة البناء - منع من جواز حمل النعت الذي يأتي بعد الاسم الممنوع من الصرف المجرور على اللفظ، بالرغم من أنه معرب، وبالرغم من أن الإتباع على لفظ المعرب جائز .

رابعا: التمايز الحركي

لقد استطاع التنوع الحركي - بما أتاحه من تمايز حركي عبر طرق التحريك المختلفة – أن يسهم في حل مشكلة الحاجة إلى التفريق بين بعض الأبنية كأبنية المضارع المأخوذة من الماضي، ووجود حروف تؤدي أكثر من وظيفة كحرف اللام مع إمكانية حدوث لبس بسبب ذلك، ووجود حركات لها تأثير في موضع وليس لها تأثير في موضع آخر كالحركات العارضة والحركات اللازمة مع عدم وجود تفسير لذلك، والحاجة إلى التفريق بين متجاورين يختلفان في الوقوع تحت حكم واحد كالاسم الواقع بعد واو المعية والاسم الذي قبلها؛ وقد تحقق ذلك من خلال عدد من الحركات التي يمكن أن نطلق عليها حركات التمايز الحركي، وهي: (حركة المخالفة - حركة الفرق - حركة البناء المدام وحركة البناء غير المدام – الحركة العارضة والحركة اللازمة – الحركة القوية والحركة الضعيفة – الحركة الثقيلة والحركة الخفيفة – الحركة المخصوصة والحركة المطلقة) ، وقد ترتب على حركات التمايز عدة آثار نجملها فيما يلي:

- التنوع الوظيفي للأداة الواحدة، فاللام يمكنها القيام بأكثر من وظيفة، فهي تقوم بوظيفة الجر، وتقوم بوظيفة الابتداء، ولها في كل وظيفة حركة مستقلة يقصد منها مخالفة حركة الوظيفة الأخرى، فمع الجر مكسورة ومع الابتداء مفتوحة، وحركة الفرق هذه هي التي مكنتها من القيام بهاتين الوظيفتين دون الوقوع في اللبس في مثل قولنا: (إن الكتاب لِهذا) عندما نريد الإشارة

لصاحب الكتاب و (إن الكتابَ لَهذا) عندما نريد الإشارة للكتاب.

- ضبط التنوع الزمني للأفعال، فالأفعال الماضية التي على صورة (فَعَل – فَعِل) إذا أردنا صياغة المضارع منها فالأصل أن تخالف حركة عينه حركة عين الماضي بأن نقول في (ضَرَب – يَضْرب) وفي (شَرِبَ – يَشْرَب)؛ لأن كل واحد منهما بناء على حياله[١٥٦] .

- تقديم تعليل يفسر ظاهرة تأثير الحركة في موضع وعدم تأثيرها في موضع آخر، فحركة آخر فعل الأمر في قولنا: (خَفِ اللهَ) لم تؤثر بإعادة عين الفعل المحذوفة لالتقاء الساكنين بالرغم من أنها أزالت سبب حذفها بتحريك أول الساكنين، أما حركة آخر فعل الأمر نفسه عندما يسند لألف الإثنين في مثل: (خافا الله) فكان لها تأثير من خلال إعادة عين الفعل المحذوفة؛ والفرق بين الحركتين يكمن في أن الأولى عارضة والعارضة ليس لها تأثير، أما الثانية فلاتصال ما بعد الفاء بالفعل اتصال الجزء بالكل صارت كأنها حركة أصلية لازمة، والحركة الأصلية مؤثرة[١٥٧].

خامسا: الاستدلال الحركي

من الأدوار التي قام بها التنوع الحركي أنه منح الحركة القدرة على أن تكون دليلا من الأدلة النحوية، فلم تكن وظيفة الحركة مقصورة على توظيفها في أواخر الكلمات وضبط الأبنية والتخلص من اللبس وغير ذلك من الوظائف الإجرائية، وإنما صارت تقوم بدور تأصيلي من خلال استخدامها دليلا على أحكام وأصول متعددة .

إن حركة النقل لأجل الوقف في مثل (هذا بَكُرْ) دليل على حركة الإعراب التي كانت موجودة على الحرف الأخير، وحركة اختلاس ضمة الهاء في (منهُ) إلى جوار كونها تفيد التخفيف فهي أيضا تعد تنبيها على أصل الحركة ودليلا عليها، وحركة الإشباع تعد دليلا على أن الحركات الثلاثة: (الضمة والفتحة والكسرة) أبعاض حروف المد، وحركة ميم (ما) الاستفهامية الواقعة بعد حرف الجر في مثل (لِمَ) تعد دليلا على الألف المحذوفة؛ وقد كان لحركات الاستدلال الحركي عدة آثار نوجزها فيما يلي:

- بناء التساوي في بعض الأحكام على التساوي في الحركات، فكلمة (العشرة) المركبة مع الآحاد لاتتساوى مع كلمة (العشرة) المفردة في الأحكام؛ لأنهما غير متساويتين في حركة العين، ففي (إحدى عشرة) يجوز كسر الشين وتسكينها، أما (العشرة) المفردة فلا يجوز فيها كسر الشين مطلقا[١٥٨]، وصيغ منتهى الجموع لا تتساوى مع صيغ الآحاد العربية، لأنهما غير متساويتين في الحركات، فحركة الحرف الأول في صيغ منتهى الجموع فتحة، أما صيغ الآحاد فأولها قد يكون مضموما مثل (عُذّافِر) والحرف المتوسط للأحرف الثلاثة الواقعة بعد ألف منتهى الجموع ساكن مثل: (مصابيح)، أما في المفرد فيكون متحركا مثل (طواعيَة)[١٥٩].

- وجود ما يندرج تحت ما يمكن أن نطلق عليه (الأحكام الخاصة) فمما ترتب على حركة الاستدلال وجود أحكام خاصة بالحفاظ عليها عندما تكون عرضة للحذف، من ذلك : إلحاق هاء السكت للحفاظ عليها من الحذف بسبب الوقف كما في نحو (لِمَه) فدخول الهاء هنا سببه الحفاظ على فتحة ميم (ما الاستفهامية) من الحذف؛ لأن وجودها دليل على الألف المحذوفة؛ ومنه أيضا وجوب نقل حركة أول المثلين إلى الحرف السابق عليه عند الإدغام في نحو (يَرُدُّ – يَعَضُّ – يَفِرُّ) حفاظا عليها من الحذف؛ لأن حركة العين في الفعل دليل على الباب الذي ينتمي إليه، فهي

حركة يتميز بها بعض أبواب الفعل عن بعض[١٦٠] .

سادسا: العدول الحركي.

لم يقتصر دور التنوع الحركي على الإسهام في القضايا المتعلقة بما استقر من أحكام، وما ثبت من أصول، وما اتفق عليه من أدلة، وإنما تعدى ذلك إلى الإسهام فيما خرج عن الأصول من أحكام تندرج تحت ما يطلق عليه (العدول عن الأصل) وقد نتج عن هذا وجود عدد من الحركات تتصل اتصالا مباشرا بالعدول الحركي باعتباره صورة من صور العدول عن الأصل.

من ذلك حركة الحكاية بما تمثله من عدول عن تحريك الكلمة بما تستحقه من حركات الإعراب بعد نقلها من موضعها إلى موضع آخر، والإبقاء على حركتها الأولى على سبيل الحكاية، وحركة التخلص من التقاء الساكنين بما تمثله من عدول عن تحريك الكلمة بحركة إعرابها الأصلية حسبما تقتضي الأصول إلى حركة أخرى للتخلص بها من التقاء الساكنين، والحركة المنوية بما تمثله من عدول عن إبراز الحركة وإظهارها كما تقضي بذلك الأصول إلى جعلها منوية، وحركة الضرورة بما تمثله من عدول عن الحفاظ على الحركة الأصلية كما تقتضي الأصول إلى حذفها أو تغييرها أو زيادتها للحفاظ على مقتضيات الوزن والقافية، وحركة الاختزال بما تمثله من عدول عن المحافظة على الحركة كما هي وإظهارها وإبرازها كما تقضي بذلك الأصول إلى تحويلها إلى السكون للتخلص من الثقل، والحركة الذاهبة بما تمثله من عدول عن إبقاء الحركة والحفاظ عليها كما تقضي بذلك الأصول إلى حذفها تماما لأغراض متعددة .

وقد ترتب على وجود حركات العدول آثار متعددة نجملها فيما يلي:

- وجود نوع من الحركات ليس له تأثير مطلقا من حيث المعنى أو البنية أو الإعراب، مثل حركة الحكاية في قول القائل: (مَن زيدا؟) ردا على من قال: (رأيت زيدا) فحركة (زيدا) في المثال الأول حركة حكاية وليس لها معنى وظيفي كالمعنى الذي تؤديه نفس الحركة في المثال الثاني وهو معنى المفعولية، ومثل حركة التخلص من التقاء الساكنين في نحو (قُمِ الليلَ) فهي حركة ليس لها تأثير في بناء الفعل الذي لحقته بدليل عدم رد الحرف المحذوف من الفعل بسبب التقاء الساكنين بالرغم من زواله بتحريك الميم، ومثل حركات إعراب الكلمات التي تحرك آخرها بحركة حكاية أو بحركة تخلص من التقاء الساكنين أو بحركة توهم، أو بحركة عارضة، أو بحركة مجاورة، فحركات إعراب هذا النوع من الكلمات حركات ليس لها تأثير إعرابي، ويظهر هذا من خلال تجاهلها تماما عند إعراب الكلام، فالكلمة الملحق بها هذه الحركات تعرب بحركات أخرى بالرغم من اشتغال مكان الإعراب بها .

- وجود نمط من الأحكام يمكن أن نطلق عليه اسم (الحكم المُعادل) ويقصد به الحكم الذي ينشأ لمعادلة حكم آخر يكون له بمثابة المسوغ، ومن أمثلته الحكم الآتي: (التعويض بالتنوين عن الحركة الذاهبة) هذا الحكم منشؤه أن يكون معادلا لذهاب حركة إعراب بعض الكلمات مثل ذهاب ضمة إعراب كلمة: (جواري) في حال الرفع أو كسرتها في حال الجر، ومن أمثلته أيضا: (نقل الحركة بعد حذفها إلى حرف آخر كي تكون أمارة على الحركة الذاهبة) هذا أيضا حكم معادل لحكم آخر يجيز حذف حركة عين بعض الكلمات للاستثقال كما في كلمة (لَدُنْ) التي نطقها بعض العرب (لُدْنِ)، ومن أمثلته أيضا: (يجب تحريك أول الحرفين لالتقاء الساكنين إذا كان الحرف الثاني متحركا وذهبت حركته) هذا حكم معادل لحكم آخر يقول: (يجوز إدغام حرفين قبل

أولهما ساكن) كما في تائي (اقتتل) فمما يجوز هنا إدغام التائين بعد حذف حركة التاء الأولى دون نقل، ثم تحريك القاف بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين، ثم حذف همز الوصل لزوال سبب اجتلابها فتصير الكلمة (قِتَّل)[١٦١] .

وهكذا كان التنوع الحركي وسيلة لتحقيق أهداف متعددة يجمعها أنها محاولة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الإفادة من إمكانيات الحركة وخصائصها في ضبط قضايا النحو والصرف وأصولهما؛ فمن خلال استعراض أهداف التنوع الحركي وآثاره وجدنا الحركة قامت بوظائف كثيرة لا تقف عند الضبط الإعرابي وضبط الأبنية، فقد كان للحركة دور في إزالة أسباب عدم التجانس في الكلمة الواحدة وبين الكلام، وفي منح مستعمل اللغة مزية التخير بين عدد من الحركات في مواضع كثيرة، وفي التخلص من بعض صور العدول عن الأصل، وفي التمايز والتفريق بين المتشابهات وبين الصور التي توحي بالتعارض والتناقض وبين ما تعددت وظائفه وغير ذلك من القضايا التي تحتاج إلى تمايز وتفريق، ودور تأصيلي من خلال استخدامها دليلا على أحكام وأصول متعددة، ودور في تمييز بعض صور العدول عن الأصل وضبطها والتقنين لها؛ وقد ترتب على هذا آثار ظاهرة في علمي النحو والصرف طالت كلا من قضايا الإعرب، وصياغة الأبنية، وصناعة الأحكام، والاستدلال بالأصول، والعدول عنها – كما ظهر من العرض السابق - وهو ما يعطي تصورا واضحا عن جانب من الجوانب المتعلقة بدور الحركة في اللغة .

الخاتمة

لقد دارت الصفحات السابقة حول (الحركة) من زاوية مختلفة عما سبق من دراسات دارت حولها وهي زاوية (التنوع الحركي) بهدف توضيح مظاهر هذا التنوع وإظهاره بوضوح على أنه ظاهرة مكتملة المعالم تقوم على أسس واضحة، ولها أسباب دعت إليها، وآثار ترتبت عليها.

انتهى المبحث الأول إلى وجود صور متعدد للحركة في اللغة العربية رصد البحث منها ثلاثا وثلاثين صورة هي: (حركة الإعراب - حركة البناء - حركة الحكاية - حركة الإتباع - حركة النقل - حركة التخلص من التقاء الساكنين - حركة المناسبة - حركة الاختلاس - حركة الإشباع - حركة المشاكلة - حركة المخالفة - حركة الفرق - حركة النية - حركة الضرورة - حركة الاختزال - حركة الفصل - حركة الأَولى - حركة الدليل - حركة بين بين - حركة عدم التوهم - حركة البناء المدام - حركة البناء غير المدام - الحركة القوية - الحركة الضعيفة - الحركة الذاهبة - الحركة الغريبة - الحركة الثقيلة- الحركة الخفيفة - الحركة المخصوصة - الحركة المطلقة - الحركة العارضة - الحركة اللازمة - الحركة المانعة) خصص البحث لكل منها حديثا خاصا تناول تعريفها ونماذجها وخصائصها التي تميزها .

وانتهى المبحث الثاني إلى أن مسوغات وجود هذا التنوع الحركي تتمثل في تنوع صلة الحركة بكل من: (الحرف المفرد - ما يجاورها من حروف وحركات – الكلمات – المعنى - أصول اللغة وقواعدها العامة - ما له علاقة بالعدول عن الأصل) فصلات الحركة المتشعبة بكل هذه العناصر الممثلة لجميع وحدات اللغة وأصولها هو ما جعل الحركة تتنوع تنوعا يمكنها من خدمة كل عنصر منها، والقيام بما يتطلبه ضبطه وتنظيم علاقاته الحركية.

واتجه المبحث الثالث إلى البحث عن آثار هذ التنوع الحركي على كل من النحو والصرف، فخلص إلى أن هذا التنوع كان وسيلة لتحقيق أهداف معينة هي: (التوافق الحركي - الاتساع الحركي - التخلص الحركي - التمايز الحركي - الاستدلال الحركي - العدول الحركي) وكل هدف من هذه الأهداف ترتبت عليه عدة آثار تناسبت مع طبيعته على النحو الآتي:

أولا- على مستوى الإعراب نجد: (الاتساع الإعرابي - حلول بعض أنواع الحركات محل حركات الإعراب لفظا ومعنى).

ثانيا - على مستوى الأبنية نجد: (الاتساع في الأبنية - العدول عن الأصل في بعض الأبنية).

ثالثا - على مستوى الظواهر النحوية والصرفية نجد: (تنظيم بعض الظواهر المتعلقة بالحركة كظاهرة التنوع الوظيفي للأداة الواحدة، وظاهرة التنوع الزمني للأفعال - تقديم تعليلات تفسر بعض الظواهر كظاهرة تأثير الحركة في موضع وعدم تأثيرها في موضع آخر).

رابعا – على مستوى الأحكام النحوية والصرفية نجد: (التسوية بين بعض الأحكام بناء على التساوي في الحركات – نمطا من الأحكام يمكن أن نطلق عليها "الأحكام الخاصة" - نمطا من الأحكام يمكن أن نطلق عليها اسم "الأحكام المُعادلة" - الترخص في بعض الأحكام النحوية) .

خامسا – على مستوى الحركة نجد: (حركات ليس لها تأثير مطلقا من حيث المعنى أو من حيث البنية أو من حيث الإعراب - الترخص في الحركة بالخروج عن أصل وضعها).

وبهذا يكون البحث قد وصل إلى مبتغاه بأن أسهم في تقديم صورة عن دور الحركة في كل من النحو والصرف من خلال ظاهرة التنوع الحركي.

والتوصية المقترحة في نهاية البحث هي تخصيص كل حركة من الحركات المذكورة – لاسيما ما لم تُخصص له دراسة مستقلة – بدراسات موسعة تسهم في إبراز خصائصها وبيان آثارها وتقويم دورها في اللغة.

الهوامش

[1]() سر صناعة الإعراب، لابن جني ٣٣/١ .
[2]() السابق ٤٢/١، وتوجيه اللمع، لابن الخباز صـ ٧٥ .
[3]() انظر مادة: (حرُك) في: لسان العرب، لابن منظور، وتاج العروس، للزبيدي، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي.
[4]() لسان العرب، لابن منظور، مادة (حول) .
[5]() انظر في صوتيات العربية، للدكتور محيي الدين رمضان صـ ٢٠٣ – ٢١٠، وبحث (السكون في اللغة العربية) للدكتور كمال بشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٢٤) وقد خلص الدكتور كمال بشر في بحثه إلى نتيجة مقبولة تنص على أن السكون يمكن النظر إليه من ناحيتين: من الناحية الصوتية وحينئذ لا يعد حركة، ومن الناحية الوظيفية وحينئذ يعد حركة . انظر البحث المشار إليه صـ ١٥٤ .
[6]() البقرة (٣٤) .
[7]() المؤمنون (١) .
[8]() البقرة (١٠٦) .
[9]() البينة (١) .
[10]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٧٨/١ ، ٧٩ ، وانظر :التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان١٩٨/١، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣٢٦/٤ ، ٣٢٧ .
[11]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٥٨/١ .
[12]() التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان ١٤٥/١، وشرح ألفية ابن مالك، للشاطبي٦/٨، وهمع الهوامع، للسيوطي٧٨/١ ، ٧٩، والكليات، لأبي البقاء الكفوي صـ ٣٧٨ .
[13]() المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب صـ ١٩٨ .
[14]() السابق، الصفحة نفسها، وفي دلالة الحركة على معنى خلاف، انظر مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري صـ ٩٣، والرأي في هذا أنها قرينة من القرائن الموصلة للمعنى كما ذهب لذلك كثير من المحدثين.
[15]() المسائل العسكريات في النحو، لأبي علي الفارسي صـ ١٢٦، و مسائل خلافية في النحو، للعكبري صـ ١١٠ .
[16]() شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ ٢٩٤/٢ .
[17]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٧٥/٥ .
[18]() نتائج الفكر في النحو، للسهيلي صـ ٦٦ – ٦٨ ، ويطلق بعض النحاة على سكون البناء (الوقف) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٧٨/١ ، ٧٩ .
[19]() المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب صـ ١٩٨ .
[20]() شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ١٢٠/٣ .
[21]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٦٠/١ .
[22]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٧٥/١ .
[23]()توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي ١٣٥٠/٣ .
[24]() شرح التسهيل، لابن مالك٥٧/١ .
[25]() دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني صـ٣٥٩ .
[26]() الكتاب، لسيبويه ١٩٦/٤ .
[27]() السابق ٢٦٥/٤ .
[28]() المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني ١١٢/١ .
[29]() شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجوجري ١٧٢/١ .
[30]() شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ ٢٩٤/٢ .
[31]() تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ١٥٣/١ .
[32]()الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي ١١١/١ .
[33]() شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي ٩٨٧/٢ .
[34]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٤٣٤/٣ ، ٤٣٥ .
[35]() نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي صـ ١٤٦، وقد نص البعض على أنها حركة بناء ويضعفه أن كثيرا من الكلمات التي تحرك لالتقاء الساكنين ليس فيها سبب للبناء، وأيضا حركة البناء لازمة وهذه حركة عارضة. انظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٢٠٧/٢.
[36]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٤١١/٣ .
[37]() الكناش في فني النحو والصرف، لصاحب حماة ٢/ ١٨٨ .

[٣٨]() تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ٣٩٤٦/٨ .
[٣٩]() أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ٦١/١، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٨٣/٣ .
[٤٠]() نظم الفرائد وحصر الشرائد، للمهلبي صـ ١٤٧ .
[٤١]() أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام ٦١/١ .
[٤٢]() حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٩٣/١ .
[٤٣]() سر صناعة الإعراب، لابن جني ٧٠/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٢٧٦/٤ .
[٤٤]() البقرة (٦٧) وانظر القراءة في المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، لسراج الدين الشافعي صـ٤٤.
[٤٥]() البيان في غريب القرآن، لابن الأنباري ١٧٢/١ .
[٤٦]() سورة النور (٦٢) .
[٤٧]() شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ٢٨٢/٣، و المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٢٧٦/٤.
[٤٨]() تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ٤٥٥/١، وانظر شرح التسهيل، لابن مالك ١٣٣/١ .
[٤٩]() شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٦٦/١ .
[٥٠]() الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي ٢٤١/١ .
[٥١]() المحتسب، لابن جني ٢٥٩/١ ، ٣٥٧/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي١٧٠/١ .
[٥٢]() الخصائص، لابن جني ٣١٧/٢ ، ٣١٨ .
[٥٣]() ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان ٢٢٤٠/٥ .
[٥٤]() حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣١/٣ .
[٥٥]() معاني القرآن، للفراء٦٨/٢ .
[٥٦]() الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ١١/١، والكليات، لأبي البقاء الكفوي صـ ٨٤٣ .
[٥٧]() التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان ٢١٥/٨، ٢٢٣ .
[٥٨]() المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني صـ ١٨٦ .
[٥٩]() الحج (٥) وانظر معاني القرآن للفراء ٦٨/٢ .
[٦٠]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٢٥٣/٢ .
[٦١]() الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٢٠٠/١ .
[٦٢]() سر صناعة الإعراب، لابن جني ١٢/٢ .
[٦٣]() السابق ١٠/٢ .
[٦٤]() تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ٣١٣/١ .
[٦٥]() المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني صـ ٦٥ .
[٦٦]() الأصول، لابن السراج ٣٥٧/١ .
[٦٧]() إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك صـ ١٩٢ .
[٦٨]() شرح التسهيل، لابن مالك ٧/٣ .
[٦٩]() تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ٣٩٥٥/٨ .
[٧٠]() شرح التسهيل، لابن مالك ٤٦٦/٣ .
[٧١]() المسائل العسكريات في النحو، لأبي علي الفارسي صـ ١٢٦ .
[٧٢]() التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ١٧١/٣، وشرح الأشموني على الألفية ٣٢٨/١ .
[٧٣]() علل التثنية، لابن جني صـ ٦٠ .
[٧٤]() البيت في ديوانه صـ ٨١ .
[٧٥]() البيت في ديوانه ٦٧٠/١، وانظر شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي ٤٩/٦ .
[٧٦]() البيت منسوب له في خزانة الأدب للبغدادي ٨/ ٥٢٢.
[٧٧]() الخصائص، لابن جني ٣٣٤/١ .
[٧٨]() تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه صـ ٢٨٢ .
[٧٩]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٣٩/٩ .
[٨٠]() الأنعام (١٦٢) . وانظر الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي ٤٤٠/٣ .
[٨١]() شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز صـ ٢٤١ .
[٨٢]() راجع كلا من : لسان العرب، لابن منظور، وتاج العروس، للزبيدي، مادتي (حذف) و(خزل) .
[٨٣]() استخدم سيبويه هذا المصطلح في أكثر من موضع، انظر الكتاب، لسيبويه ٣١٢،٣١٧/١، ٣١٩ .
[٨٤]() انظر: تصحيح الفصيح وشرحه، لابن درستويه صـ٢٨٢، وسفر السعادة وسفير الإفادة، للسخاوي ٨٢١/٢، وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ٢٤٤/٣، وهمع الهوامع ، للسيوطي ٢١٥/١- ٢١٨ .

[٨٥]() سر صناعة الإعراب لابن جني ٤٤/١.
[٨٦]() المقتضب، للمبرد ٢٦٥/١ .
[٨٧]() شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ٢٦١/١ .
[٨٨]() السابق، ٢٣٢/٣ .
[٨٩]() شرح المفصل، لابن يعيش ٥٥٩/٥ .
[٩٠]() شرح الكافية الشافية، لابن مالك ٢٠٧٦/٤ .
[٩١]() شرح كتاب سيبويه، للرماني **٦٥٩/١ .**
[٩٢]() الكتاب، لسيبويه ٢٦٣/٢، والأصول في النحو، لابن السراج ٣٦٤/١ .
[٩٣]() شرح التسهيل، لابن مالك ٢١٨/٢ .
[٩٤]() الأصول في النحو، لابن السراج ٢٦/١ .
[٩٥]() شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٧/٤.
[٩٦]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ٢٧٦/٢ .
[٩٧]() السابق ٣٤٠/١.
[٩٨]() التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٦٥٧/٢ .
[٩٩]() الخصائص، لابن جني ١٢٢/٣ .
[١٠٠]() شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ ٢٩٦/٢ .
[١٠١]() شرح المفصل، لابن يعيش ٢٠٧/٢ .
[١٠٢]() شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي ٢٣/٣ ، ٢٤ .
[١٠٣]() همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٤٤٦/٣ .
[١٠٤]() شرح المفصل، لابن يعيش ٢٨٩/٢، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان ٢٣٧/١.
[١٠٥]() علل النحو، لابن الوراق صـ ٢٢٩ .
[١٠٦]() الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري ٥٦٠/٢ .
[١٠٧]() ورد هذا المصطلح في ألفية ابن مالك عند حديثه عن هاء السكت بقوله:
وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيْكٍ بِنَا أُدِيمَ شَدَّ فِي المُدَامِ اسْتُحْسِنَا
شرح ابن عقيل على الألفية ١٧٩/٤ .
[١٠٨]() انظر شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي ١٠٢/٨ .
[١٠٩]() التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٦٣٧/٢ .
[١١٠]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٧٥/٥ .
[١١١]() السابق ٣٢٦/١ .
[١١٢]() شرح التعريف بضروري التصريف،لابن إياز ٢٥٢ ، يجدر التنبيه هنا إلى أن هذا التغيير مرتبط بالضرورة، انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي ١٥٧/٤ .
[١١٣]() علل النحو، لابن الوراق صـ ١٨٤ .
[١١٤]() البيت مجهول القائل، وهو في الكتاب، لسيبويه ٩٥/٣، وانظر سر صناعة الإعراب، لابن جني ٧٢/١
[١١٥]() شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي ١١٠/٩ .
[١١٦]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٧٥/٥، والمقاصد النحوية في شح شواهد شروح الألفية، للعيني ٨٠٠/٢
[١١٧]() سر صناعة الإعراب، لابن جني ١٣٧/٢ .
[١١٨]() اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري ١٠١/٢ .
[١١٩]() حاشية الصبان على شرح الأشموني ٤٥٠/٣ .
[١٢٠]() شرح ألفية ابن مالك للشاطبي ٦١٠/٥ .
[١٢١]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٢٨/٣ .
[١٢٢]() شرح المفصل، لابن يعيش ٢٠٧/٢ .
[١٢٣]() السابق ٣٦٠/٢ .
[١٢٤]() همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ٢٢٧/١ .
[١٢٥]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٠٥/٣ .
[١٢٦]() توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي ١٤٩٤/٣ .
[١٢٧]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٥٢/٧ .
[١٢٨]() الأصول في النحو، لابن السراج ١٨٠/٣ .
[١٢٩]() الكتاب، لسيبويه ١٩٢/٤ .

[١٣٠]() شرح المفصل، لابن يعيش ١٣/٣ .
[١٣١]() الأصول في النحو، لابن السراج ٢٤٨/٣ .
[١٣٢]() المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ٢٧٦/٤ .
[١٣٣]() تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ٥٠٨٠/١٠ .
[١٣٤]() توجيه اللمع، لابن الخباز صـ ٣٥١ .
[١٣٥]() شرح كتاب سيبويه، للسيرافي ١٣٠/١ .
[١٣٦]() مسائل خلافية في النحو، لأبي البقاء العكبري صـ ١١٠ .
[١٣٧]() السابق صـ ٩٣ .
[١٣٨]() المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي صـ ٣١٣ .
[١٣٩]() تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني ٣٥/٢ .
[١٤٠]() التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للعكبري صـ ١٩٦ .
[١٤١]() شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، لديكنقوز صـ ١٢٧ .
[١٤٢]() الخصائص، لابن جني ٣٣٤/٢ – ٣٣٩ .
[١٤٣]() الأصول في النحو، لابن السراج ٣٧١/٢ .
[١٤٤]() شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ٢٢٩/٢.
[١٤٥]() الخصائص، لابن جني ٣٣٤/٢ – ٣٣٩ .
[١٤٦]() الكناش في فني النحو والصرف، لصاحب حماة ٣٠٢/٢ .
[١٤٧]() التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٧٢٩/٢ .
[١٤٨]() شرح شذور الذهب، لابن هشام صـ ٨٣ .
[١٤٩]() شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام صـ ٢٨٧ .
[١٥٠]() حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٠/١ .
[١٥١]() السابق ١١٠/١ .
[١٥٢]() توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي ١٢٠٦/٣ .
[١٥٣]() شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي ٢٩٤/١ .
[١٥٤]() تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش ٤٦٦٥/٩ ، ٤٦٦٦ .
[١٥٥]() توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي ١١٣١/٣ .
[١٥٦]() المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف للمازني صـ ١٨٧ .
[١٥٧]() شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الاستراباذي ٤٩٢/١ .
[١٥٨]() علل النحو، لابن الوراق صـ ٤٩٥ .
[١٥٩]() التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري ٣١٨/٢ .
[١٦٠]() شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي ٢٨٤/٣ .
[١٦١]() شرح المفصل، لابن يعيش ٥١٤/٥ .

المصادر والمراجع

- أبوإسحاق الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، تحقيق مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط١ ، ٢٠٠٧م .
- إسماعيل بن الأفضل صاحب حماة، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق/ د/ رياض حسن الخوام، المكتبة العصرية لبنان، ٢٠٠٠م .
- ابن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي مصر، ط١، ٢٠٠٨م .
- ابن الأنباري، أسرار العربية، تحقيق/ بركات يوسف هبود، دار الأرقم ابن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٩٩٩م .
- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- ابن الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د/ طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠م .
- ابن إياز، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق/ د/هادي نهر و د/ هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع الأردن، ط١ ، ٢٠٠٢م .

- ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق/ د/خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت، ط١ ،١٩٧٧م .
- بدر الدين الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط١، ١٩٨٣م .
- بدر الدين العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق / د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع مصر، ط١ ، ٢٠١٠م .
- ابن بركات المهلبي، نظم الفرائد وحصر الشرائد، تحقيق / د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي القاهرة و مكتبة التراث مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م .
- أبوالبقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي بيروت، ١٩٨٦م .
- أبوالبقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق/ د/ عبد الإله نبهان وآخرين، دار الفكر دمشق، ط١، ١٩٩٥م .
- أبوالبقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو،تحقيق د/محمد خير الحلواني،دار الشرق العربي بيروت، ط١، ١٩٩م .
- أبوالبقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق / عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٩٩٨م .
- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق/ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤ .
- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر، ١٩٩٩م .
- ابن جني، المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازن، تحقيق/ إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دارر إحياء التراث القديم وزارة المعارف مصر، ط١، ١٩٥٤م .
- ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق/ محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ٢٠٠٠م .
- ابن جني، علل التثنية، تحقيق/ د/ صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية مصر، ١٩٩٢م .
- أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق/ د/ رجب عثمان محمد، مراجعة د/رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- أبوحيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق/ د/ حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار كنوز إشبيليا بالسعودية، ط١ .
- خالد الأزهري، التصريح بمضمون التوضيح، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ٢٠٠٠م .
- ابن الخباز، توجيه اللمع، تحقيق د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر مصر، ط٢ ، ٢٠٠٧م .
- ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق/ علي حيدر، طبعة دمشق ١٩٧٢م .
- ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق/ د/ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مصر، ١٩٩٨م .
- ديوان البحتري، تحقيق/ حسن كامل الصيرفي، دار المعارف مصر، ط٣ .
- ديوان زهير بن أبي سُلمى، شرحه/علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١، ١٩٨٨م .
- الرضي الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية لبنان ١٩٧٥م.
- ركن الدين الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق/ د/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية مصر، ط١، ٢٠٠٤م .
- سراج الدين النشَّار الشافعي، المكرر في ما تواتر من القراءات السبع وتحرر، تحقيق / أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١ ، ٢٠٠١م .
- ابن السراج، الأصول، تحقيق/ د/عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، لبنان، ط٣، ١٩٩٦م .
- أبوسعيد السيرافي،شرح أبيات سيبويه، تحقيق/ د/ محمد علي الريح هاشم، و طه عبد الرءوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٧٤م .

- سيبويه، الكتاب، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م .
- شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٩٥٩م .
- شمس الدين الجَوجَري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق / نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية، ط١ ، ٢٠٠٤م .
- أبوالعباس المبرد، المقتضب، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت .
- عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٤ ، ١٩٩٧م .
- عبد القادر بن عمر البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق/ عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث بيروت، تاريخ النشر : (١٣٩٣هـ -١٤١٤ هـ) .
- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، تحقيق/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط٣ ، ١٩٩٢م .
- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق / د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى دار الفكر، دمشق و دار المدني جدة، ط١ ، (١٤٠٠هـ - ١٤٠٥هـ) .
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة ودار مصر للطباعة سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠ ، ١٩٨٠م .
- علم الدين السخاوي، سفر السعادة وسفير الإفادة، تحقيق د/ محمد الدالي، دار صادر بيروت، ١٩٩٥م .
- أبوعلي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق/ د/ عوض بن حمد القوزي، ط١ .
- أبوعلي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث دمشق/بيروت، ط٢ ، ١٩٩٣م .
- أبوعلي الفارسي، المسائل الحلبيات، تحقيق / د/ حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق و دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٩٨٧م .
- أبوعلي الفارسي، المسائل العسكريات، تحقيق/ د/ علي جابر المنصوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع والدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع الأردن، ٢٠٠٢م .
- علي بن عيسى الرماني، شرح كتاب سيبويه، تحقيق/ سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالسعودية، ١٩٩٨م .
- علي بن محمد الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١ ، ١٩٩٨م .
- الفراء، معاني القرآن، تحقيق / أحمد يوسف النجاتي وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة مصر، ط١ .
- الفيروزآبادى، القاموس المحيط، تحقيق / مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط٨ ، ٢٠٠٥م .
- أبوالقاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق/ الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ/ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٩٢م .
- كمال بشر، السكون في اللغة العربية (بحث) في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد (٢٤) .
- ابن مالك ، إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق/ محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية ،ط١، ٢٠٠٢م .
- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق/ د/ عبد الرحمن السيد ود/محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر القاهرة، ط١، ١٩٩٠م.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق/ عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١ ، ١٩٨٢م .
- أبومحمد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية لبنان ط١، ٢٠٠٨م .
- محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق / إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية لبنان، ط١، ١٩٩٧م .

- محيي الدين رمضان، في صوتيات العربية، دار الرسالة الحديثة الأردن، ١٩٧٩م.
- مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ، دار الهداية للنشر، مصر .
- مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق / د/محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٤م .
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر بيروت، ط٣ .
- ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق/ د/ علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر بالقاهرة، ط١ . ٢٠٠٧م.
- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت .
- ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق/ محمد محيى الدين عبد الحميد، ط١١ .
- ابن هشام،شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق/ عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع سوريا، ط١ ، ١٩٨٤م .
- ابن الوراق، علل النحو، تحقيق/ د/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد السعودية، ط١، ١٩٩٩م .
- ابن يعيش، شرح المفصل، تقديم د/إميل بديع يعقوب،دار الكتب العلمية لبنان،ط١، ٢٠٠١م.